قياس أثر الفجوة الغذائية علي التضخم في مصر

خلال الفترة (2000-2023)

Measuring the impact of the food gap on inflation in Egypt during the period (2000-2023)

إعداد

د. مجدي ماجد محمد حسن
مدرس الاقتصاد - كلية التكنولوجيا والتنمية - جامعة الزقازيق
magdi_maged@ymail.com

د. محمد حسين حفني غانم
مدرس الاقتصاد
جامعة الصالحية الجديدة
mhhg180@gmail.com

مجلة البحوث التجارية - كلية التجارة - جامعة الزقازيق
المجلد السابع والأربعون - العدد الثالث يوليه 2025
رابط المجلة: https://zcom.journals.ekb.eg/

المستخلص

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول إحدى القضايا الحيوية التي تمس الأمن الاقتصادي والاجتماعي في مصر، وهي الفجوة الغذائية وانعكاساتها على معدلات التضخم، ويسعي البحث إلي تحليل تطور الفجوة الغذائية في مصر خلال الفترة (2000–2023) ، وتحديد وقياس العلاقة بين الفجوة الغذائية و التضخم في مصر.

وتوصل البحث الى عدة نتائج **أهمها :** صحة الفرضية البحثية، وأن الفجوة الغذائية لها أثر مزدوج (لحظي ومؤجل) على التضخم، وأن عجز الموازنة العامة يُسهم تدريجيًا في خلق ضغوط تضخمية، بما يعكس أهمية الإصلاح المالي، كما أن التأثير غير المباشر لبرامج الإصلاح عبر خفض دعم الإنتاج المحلي، ورفع تكاليف مدخلات الزراعة ، مما أعاق جهود سد الفجوة الغذائية، وفي الوقت ذاته زاد الاعتماد على الخارج، فزادت الضغوط التضخمية.

وأوصي البحث بعدة توصيات أهمها : ضرورة معالجة الخلل الهيكلي في ميزان الغذاء التجاري، لتحقيق الأمن الغذائى، وضرورة مواءمة برامج الإصلاح الاقتصادي مع سياسات تنمية إنتاج الغذاء، وتطوير برامج الحماية الاجتماعية لمواجهة آثار ارتفاع الأسعار وتخفيف عبء التضخم الغذائي، بالاضافة الى التوسع في أنظمة الإنذار المبكر والتخزين الاستراتيجي لتقليل التأثر بالأسواق العالمية .

الكلمات المفتاحية : الفجوة الغذائية – التضخم – الأسعار العالمية للغذاء .

مقدمة:

تُعد الفجوة الغذائية من القضايا الاقتصادية والاجتماعية الملحة التي تواجه الدول النامية، ولا سيما تلك التي تعتمد بشكل كبير على استيراد الغذاء من الخارج لتلبية الاحتياجات المحلية. وتمثل هذه الفجوة الفرق بين الإنتاج المحلي من السلع الغذائية والاستهلاك الفعلي، وهو ما ينعكس مباشرة على ميزان المدفوعات، ويزيد من حساسية الاقتصاد الوطني للتقلبات العالمية في أسعار الغذاء وسلاسل الإمداد. وفي السياق المصري، اتسمت العقود الأخيرة بزيادة ملحوظة في حجم الفجوة الغذائية، خاصة في ظل النمو السكاني المتسارع، وتراجع نسب الاكتفاء الذاتي في العديد من السلع الاستراتيجية مثل القمح والزيوت والسكر.

ويُعد الأمن الغذائي أحد المكونات الرئيسية للأمن القومى، ونص الدستور المصري في مادته (79): "لكل مواطن الحق في غذاء صحّي وكاف، وماء نظيف، وتلتزم الدولة بتأمين الموارد الغذائية للمواطنين كافة، كما تكفل السيادة الغذائية بشكل مستدام، وتضمن الحفاظ على التنوع البيولوجي الزراعي وأصناف النباتات المحلية للحفاظ على حقوق الأجيال"[1].

ومن ناحية أخرى، يُعد التضخم أحد أبرز التحديات الاقتصادية التي تؤثر على معيشة المواطنين واستقرار الأسواق، وقد شهدت مصر خلال الفترة من 2000 إلى 2023 موجات تضخمية متتالية، ارتبطت بعوامل داخلية وخارجية، من بينها اختلالات العرض والطلب، وسياسات الدعم، والتغيرات في أسعار الصرف، إلى جانب الأزمات العالمية مثل الأزمة المالية العالمية في 2008، وجائحة كوفيد-19، والأزمة الروسية-الأوكرانية. في هذا السياق، يُطرح تساؤل بحثي محوري: إلى أي مدى ساهمت الفجوة الغذائية في تغذية معدلات التضخم في مصر خلال هذه الفترة؟.

أولاً: أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول إحدى القضايا الحيوية التي تمس الأمن الاقتصادي والاجتماعي في مصر، وهي الفجوة الغذائية وانعكاساتها على معدلات التضخم. فمع ازدياد الاعتماد على استيراد الغذاء وتراجع معدلات الاكتفاء الذاتي، تصبح الأسعار المحلية أكثر عرضة للتقلبات العالمية، مما يضعف من فعالية السياسات النقدية والمالية في السيطرة على التضخم.

ويسهم هذا البحث في الكشف عن العلاقة بين الفجوة الغذائية والتضخم، بما يساهم في دعم متخذي القرار عند وضع سياسات غذائية وزراعية تتسم بالاستدامة، وتحقيق التوازن بين متطلبات

([1]) الدستور المصري، المادة 79.

الأمن الغذائي واستقرار الأسعار. كما تكتسب أهمية البحث بُعداً عملياً في ظل التحديات الراهنة التي تواجه الاقتصاد المصري من حيث تقلبات أسعار الصرف، وارتفاع تكلفة الواردات، واتساع عجز الميزان التجاري.

ثانياً: أهداف البحث:

يهدف إلى قياس الأثر الكمي للفجوة الغذائية على معدل التضخم، ومنه تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- تحليل تطور الفجوة الغذائية في مصر خلال الفترة (2000–2023) من حيث الكميات والقيمة.
- دراسة تطور أسعار الغذاء العالمية.
- تحديد أهم أسباب الفجوة الغذائية في مصر.
- تقديم توصيات للسياسات العامة في ضوء النتائج المستخلصة، بهدف تقليص الفجوة الغذائية وتحقيق استقرار نسبي في الأسعار.

ثالثاً : مشكلة البحث:

تشهد مصر منذ عقود اتساعاً متزايداً في الفجوة الغذائية، نتيجة تزايد الاعتماد على الواردات الغذائية لتلبية الطلب المحلي، في ظل تراجع معدلات الاكتفاء الذاتي لبعض السلع الأساسية، مثل القمح والزيوت والسكر. وقد تزامن ذلك مع موجات متكررة من التضخم، كان أبرزها في أعوام 2008، و2016، و2022، حيث لعبت الأسعار الغذائية دوراً محورياً في ارتفاع المستوى العام للأسعار. ورغم أهمية هذا الموضوع، إلا أن هناك ندرة في الدراسات التي تناولت العلاقة الكمية بين الفجوة الغذائية ومعدل التضخم في مصر، خاصة من منظور زمني طويل يغطي التحولات الاقتصادية الكبرى التي شهدها الاقتصاد المصري، مثل تعويم سعر صرف الجنيه، وتحرير التجارة، وبرامج الإصلاح الاقتصادي.

ومن هنا تنبع مشكلة البحث في التساؤل التالي:

إلى أي مدى أثّر اتساع الفجوة الغذائية على معدلات التضخم في مصر خلال الفترة (2000–2023)؟

وهل يمكن قياس هذا الأثر إحصائيًا لتحديد طبيعة العلاقة (طردية/عكسية – قصيرة/طويلة الأجل) بين المتغيرين في ظل التحولات الاقتصادية والمالية التي شهدتها البلاد؟.

وينبثق من هذا التساؤل عدة أسئلة فرعية، من **أهمها:**

- ما هي تطور الفجوة الغذائية في مصر من حيث الحجم والقيمة خلال الفترة محل الدراسة؟.
- ما طبيعة العلاقة بين الفجوة الغذائية والتضخم؟ وهل هناك عوامل وسيطة تؤثر على هذه العلاقة، مثل أسعار الصرف والاسعار العالمية للغذاء؟.

رابعاً: فرضية البحث

يحاول البحث اختبار مدى صحة الفرضيات **التالية :**

- توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين الفجوة الغذائية ومعدل التضخم في مصر خلال الفترة (2000-2023).
- يؤدي اتساع الفجوة الغذائية إلى زيادة معدلات التضخم فى مصر .
- تتأثر العلاقة بين الفجوة الغذائية والتضخم بعوامل وسيطة مثل أسعار الصرف، والاسعار العالمية للغذاء.

خامساً: منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الكمي التحليلي، من خلال استخدام النماذج القياسية الاقتصادية، مثل نموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع (ARDL) ، لتحليل العلاقة بين الفجوة الغذائية والتضخم خلال الفترة الزمنية محل الدراسة، وتم الاعتماد على بيانات من مصادر رسمية مثل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ووزارة الزراعة، والبنك المركزي المصري، والفاو (FAO) والبنك الدولي، كما تم تحديد العلاقة السببية، وتقدير أثر الفجوة الغذائية على التضخم.

سادساً خطة البحث:

تم تناول هذا البحث، من خلال **المباحث الأربعة التالية:**

المبحث الأول : الاطار المفاهيمى والدراسات السابقة والفجوة البحثية

المبحث الثانى: أبعاد الفجوة الغذائية والأمن الغذائي العالمي.

المبحث الثالث: تحليل تطور الفجوة الغذائية والأمن الغذائي في مصر.

المبحث الرابع: قياس أثر (الفجوة الغذائية) علي معدل التضخم في مصر.

المبحث الأول: الاطار المفاهيمى والدراسات السابقة والفجوة البحثية

يرتكز الإطار النظري لهذا البحث على مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي والتضخم، وبخاصة العلاقة الديناميكية بين الفجوة الغذائية ومعدلات التضخم في السياق المصري، وذلك في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية المتلاحقة، ويوفر هذا الإطار المفاهيمي الأساس النظري لتحليل العلاقة بين اتساع الفجوة الغذائية ومعدلات التضخم في مصر خلال الفترة 2000–2023، من خلال نماذج قياسية تهدف إلى تقدير الأثر الكمي للفجوة على المستوى العام للأسعار، كما يتيح فهم العوامل الوسيطة والمؤثرة في هذه العلاقة، مثل أسعار الغذاء العالمية، وسعر صرف الجنيه، وسياسات الدعم الغذائي والاستيراد.

وعليه سيتم تناول هذا المبحث، من خلال **النقاط التالية**:

- الاطار المفاهيمى.
- الدراسات السابقة والفجوه البحثية للوقوف على أهمية هذا البحث.

أولاً: الاطار المفاهيمى:

1- **مفهوم الفجوة الغذائية :** تُعرّف الفجوة الغذائية **بأنها:** "الفرق بين إجمالي الاحتياجات الغذائية للسكان والإنتاج المحلي الفعلي من السلع الغذائية الأساسية، بحيث يتم سد هذا الفرق من خلال الواردات أو المساعدات الغذائية[(2)] .

وتُعد الفجوة الغذائية مؤشرًا على مدى الاعتماد على الخارج لتلبية الاحتياجات الغذائية، وترتبط بمستوى الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية الأساسية مثل القمح، الذرة، البقوليات، والزيوت، ويتسبب اتساع هذه الفجوة غالباً في ضغوط على ميزان المدفوعات وميزانية الدولة، خصوصًا في ظل تقلبات أسعار الغذاء العالمية وارتفاع تكاليف الاستيراد[(3)] .

2- مفهوم التضخم: يُعرف التضخم **بأنه:** الارتفاع المستمر والمطّرد في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، والذي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية"[(4)] .

ويمكن التمييز بين نوعين أساسيين من التضخم:

- **التضخم العام:(General Inflation)** : يشمل جميع السلع والخدمات.

([2]) FAO (2021). **State of Food Security and Nutrition in the World.**

([3]) عبد الراضي، مصطفى (2018). أثر الفجوة الغذائية على الأمن الاقتصادي في مصر. مركز الدراسات السياسية.

([4]) Blanchard, O., & Johnson, D. R. (2017**). Macroeconomics**. 7th Edition, Pearson.

- **التضخم الغذائي:(Food Inflation)** : يختص بقياس التغير في أسعار السلع الغذائية، ويتأثر مباشرة بتكلفة الإنتاج أو الاستيراد الغذائي[5].

ويُعد التضخم الغذائي أحد المكونات المهمة في سلة المستهلك، وله تأثير مباشر على معيشة الأسر، لاسيما الفقيرة منها، نظرًا لارتفاع نسبة الإنفاق الغذائي من إجمالي دخلها.

3-مفهوم الأمن الغذائي: هو الوضع الذي يتاح فيه لكل الأفراد في كل الأوقات القدرة المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على كميات كافية من الطعام الآمن والمغذي، وتحقق لهم حياة نشطة وصحية[6].

4-العلاقة بين الفجوة الغذائية والتضخم: تتسم العلاقة بين الفجوة الغذائية والتضخم بدرجة من التعقيد والتداخل، حيث تشير العديد من الأدبيات إلى أن اتساع الفجوة الغذائية – وبخاصة في ظل الاعتماد المتزايد على الاستيراد – يؤدي إلى ارتفاع أسعار الغذاء المحلية، وهو ما يُسهم في رفع معدل التضخم العام، لا سيما إذا ترافق **مع**[7]**:**

- تقلبات أسعار الغذاء العالمية.
- ضعف سعر الصرف المحلي.
- ارتفاع تكاليف النقل وسلاسل الإمداد.
- الأزمات الجيوسياسية (كما في حالة الحرب الأوكرانية).

ويؤكد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن الدول النامية، ومن بينها مصر، تتأثر بشدة بمعدلات التضخم عندما تتسع الفجوة الغذائية نتيجة انخفاض الإنتاج المحلي أو ارتفاع الطلب الاستهلاكي، وهو ما يفرض ضغوطًا على الإنفاق العام ويؤدي إلى انتقال التضخم المستورد عبر قناة الأسعار الغذائية[8].

5-العلاقة السببية المحتملة: تُشير العلاقة السببية المحتملة بين الفجوة الغذائية والتضخم إلى سلسلة من التأثيرات الاقتصادية المترابطة، تبدأ بنقص الإنتاج المحلي من السلع الغذائية مقابل ارتفاع الطلب، مما يؤدي إلى زيادة الاعتماد على الاستيراد لتغطية الفجوة الغذائية. ويترتب على ذلك

([5]) World Bank (2023). **Food Inflation and Global Price Monitoring Reports**.

([6]) جودة عبد الخالق، **الأمن الغذائي العربى: ثنائية الغذاء والنفط، قطر:** المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

([7]) IMF (2022). **Inflation Dynamics in Emerging Economies**

([8]) Sassi, M., & Trital, F. (2021**). Food insecurity and inflation: Evidence from developing countries**. Journal of Agricultural Economics..

تعرض السوق المحلي لتقلبات أسعار الغذاء العالمية، لاسيما في أوقات الأزمات أو ارتفاع أسعار السلع الأساسية عالمياً، مما يرفع تكلفة الواردات الغذائية.

وبطبيعة الحال، تنعكس الزيادات في الأسعار على السوق المحلي، مسببة ارتفاعًا في تكلفة الغذاء، خاصة في ظل ضعف آليات الرقابة أو الدعم الحكومي، وتؤدي هذه الزيادة بدورها إلى تفاقم التضخم الغذائي، والذي يُعد مكونًا رئيسيًا في مؤشر أسعار المستهلك، مما يسهم في نهاية المطاف في ارتفاع معدلات التضخم العام[9]، ومن ثم، فإن اتساع الفجوة الغذائية قد يكون أحد العوامل الهيكلية المسببة لارتفاع التضخم في الاقتصاد المصري، لاسيما في ظل التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي.

ثانياً: الدراسات السابقة والفجوة البحثية:

شهدت السنوات الأخيرة اهتمامًا متزايدًا بدراسة الفجوة الغذائية في مصر والدول النامية، خاصة في ظل التحديات المرتبطة بالأمن الغذائي وتقلبات الأسعار العالمية. وقد تنوعت الدراسات السابقة بين تلك التي تناولت الفجوة في سلع غذائية معينة، وأخرى ركزت على محددات الأمن الغذائي بشكل عام، أو على علاقة الأسعار الخارجية بالاقتصاد الكلي. ومع ذلك، يلاحظ غياب دراسات تقيس العلاقة المباشرة بين الفجوة الغذائية كمؤشر شامل، ومعدل التضخم المحلي، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى معالجته.

1-الدراسات السابقة:

فقد تناولت دراسة **علي وسمر (2023)**[10] العلاقة بين تقلبات الأسعار العالمية للغذاء والميزان التجاري في مصر والأردن، باستخدام نموذج التكامل المشترك، وأثبتت النتائج أن ارتفاع أسعار الغذاء عالمياً يسهم في تعميق عجز الميزان التجاري بنسبة مؤثرة، ما يعكس هشاشة الاكتفاء الذاتي الغذائي في هذه الدول) ، ويؤخذ على هذه الدراسة أنها لم تربط الفجوة الغذائية مباشرة بالتضخم المحلي.

([9]) Blanchard, Olivier & Johnson, David R.**(2017), Macroeconomics,** 7th Edition, Pearson Education, USA, , p. 45.

([10]) علي عبدالوهاب & سمرسمير. (2023). أثر تقلبات الأسعار العالمية للغذاء على الميزان التجاري: دراسة مقارنة بين مصر والأردن. **مجلة بحوث اقتصادية عربية ، المجلد 32، العدد 86**، ص ص 25-61.

في ذات السياق، ركزت دراسة **بليغ وأشرف (2022)**[11] على تحليل الطلب على لحوم الدواجن البيضاء في مصر، وأظهرت أن الأسعار وعدد السكان والتضخم من العوامل المؤثرة على الاستهلاك، ما يبرز دور المتغيرات الاقتصادية الكلية في تحديد نمط الاستهلاك الغذائي، وهذه الدراسة أبرزت دور الأسعار والتضخم في تشكيل الطلب الغذائي، لكنها لم تبحث في الفجوة الغذائية الشاملة وكذلك لم تبحث علاقتها بمعدلات التضخم.

تناولت دراسة **Hassan & Shah (2022)** [12] تأثير الاعتماد على الواردات الغذائية على التضخم في مصر، وأظهرت أن زيادة الفجوة الغذائية في مصر تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية المستوردة نتيجة لتقلبات سعر الصرف، مما يزيد من التضخم المحلي.

من ناحية أخرى، درست **Ugwu & Others (2022)**[13] أثر واردات الغذاء على الإنتاج المحلي وعجز ميزان المدفوعات في نيجيريا، باستخدام نموذج ARDL ، وخلصت إلى أن ارتفاع واردات الغذاء يؤدي إلى إضعاف الإنتاج المحلي وزيادة العجز الخارجي، مما يشير إلى تأثير سلبي مباشر للفجوة الغذائية على الاقتصاد الكلي، وإن لم يتم تناول التضخم كمخرج مستقل في النموذج التحليلي، رغم أن هذه الدراسة ليست عن مصر، الا أنها تبرز أثر الفجوة الغذائية (عبر الواردات) على التوازنات الكلية، ولكن دون قياس مباشر للتضخم.

وفي دراسة مشابهة تناول **Boakye & Others. (2022)**[14] أثر تقلبات أسعار السلع الأساسية على مؤشرات الاقتصاد الكلي في الدول النامية، وخلصت النتائج إلى أن التضخم يرتفع بدرجة ملحوظة في الدول المستوردة للغذاء، سواء على المدى القصير أو الطويل، مما يبرز العلاقة بين السوق العالمية والتضخم المحلي، رغم أن هذه الدراسة تناولت العلاقة بين الأسعار العالمية والتضخم، لكنها لم تربط ذلك بالفجوة الغذائية المحلية.

([11]) بليغ حمدي &اشرف عبد المنعم (2022). محددات الطلب على لحوم الدواجن البيضاء في مصر. **المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 30، العدد 2** ، ص ص 211–235.

([12]) Hassan, M., & Shah, S. (2022). "Impact of Food Import Dependency on Inflation: A Case Study of Egypt." **Journal of Economic Studies, vol 49, Issue 1, pp** 117-132.

([13])Ugwu E., Efuntade O. & Ehinomen C., (2022), "Analyzing the Effects of Food Imports on Food Production and Balance of Payments in Nigeria", EconPapers, **Folia Oeconomica Stetinensia, Vol 22, Issue1**, PP 302-324.

([14]) Boakye E.O., Heimonen K. & Junttila J., (2022), "Assessing the commodity market price and terms of trade exposures of macroeconomy in emerging and developing countries", **Emerging Markets Finance and Trade, Vol 58, Issue 8**, pp 2243-2257.

وفى دراسة **Dawe & Timmer (2021)** [15] تناولت العلاقة بين الأمن الغذائي والتضخم في الاقتصادات النامية، مشيرة إلى دور الحكومة في تخفيف أثر الفجوة الغذائية على التضخم، كما أظهرت الدراسة أن السياسات الحكومية غير الكافية لخفض الفجوة الغذائية يمكن أن تؤدي إلى ضغوط تضخمية كبيرة على الأسعار المحلية.

ودراسة **رباب & منال (2021)**[16] التي ركزت على فجوة الألبان، فى محاولة لوضع تصور مستقبلي لتضييق الفجوة الغذائية بين الإنتاج والاستهلاك المحلى من الألبان، ومن ثم صياغة مجموعة من المقترحات لتحسين معدل الاكتفاء الذاتي وتحقيق الأمن الغذائي من الألبان، رغم تناول الدراسة الأمن الغذائي من منظور شمولي، الا انها لم تربط ذلك بالتضخم بشكل مباشر.

إلى جانب دراسة **عادل & آخرون (2021)**[17] حول الأمن الغذائي في ظل استراتيجية التنمية الزراعية 2030، من خلال رصد أبعاد الأمن الغذائي وتحديد التحديات التي تعوق تحقيقه وأوضحت الدراسة أن الأمن الغذائي في مصر يواجه تحديات متعددة الأبعاد تتعلق بالموارد الطبيعية، والسياسات، والظروف الاقتصادية العالمية، وأن استمرار الاعتماد على الاستيراد سيُبقي على مصر عرضة للتقلبات الخارجية ويؤثر على استقرار الأمن الغذائي.

هذا بالاضافة الى دراسة **Baffes & Gardner. (2020)**[18] **والتى** تناولت تأثير تقلبات أسعار الغذاء على التضخم في 90 دولة حول العالم، وأظهرت النتائج أن الدول التي تعتمد على الواردات الغذائية، هي الأكثر تأثراً بهذه التقلبات، مما يزيد من حدة التضخم، كما أظهرت نتائج النموذج الاقتصادي أن الفجوة الغذائية تؤدي إلى تفاقم الضغوط التضخمية.

وفى دراسة **Ghos & Brahman (2020)**[19] تم تحليل تأثير التضخم في أسعار الغذاء على الفقر وعدم المساواة في الاقتصادات النامية، وأكدت الدراسة أن الفجوة الغذائية تؤدي إلى زيادة في أسعار المواد الغذائية المستوردة، مما يزيد من مستويات التضخم والفقر في البلدان النامية .

([15]) Dawe, D., & Timmer, C. P. (2021). "Food Security, Inflation, and the Role of Government Policy: An Analysis of Developing Economies." **Food Policy, vol 102 .Issue 3** , pp 104-115.

([16]) رباب أحمد & منال مشهور (2021) **، التنبؤ بالفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي للألبان في مصر باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المتحركة، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 31، العدد 4 .، ص ص** 1413-1447.

([17]) عادل المهدي، وأخرون(2021) تحديات الأمن الغذائي في مصر في ظل إستراتيجية التنمية الزراعية 2030"، **المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي – المجلد 31، عدد** 4، ص ص 1279–1298

([18]) Baffes, J., & Gardner, B. L. (2020). "Food Price Volatility and Inflation: A Global Perspective." **Journal of Development Economics, vol 146, Issue 1**, pp 1-14.

([19]) Ghosh, J., & Brahman, S. (2020). "The Effect of Food Price **وفى** Inflation on Poverty and Inequality in Developing Economies." **International Review of Economics & Finance, vpl 67, Issue 2, pp** 52-64.

ودراسة **محمد & غادة(2020)**[20] والتى تناولت قياس تأثير العوامل الاقتصادية على الأمن الغذائي فى مصر، وقد أوضحت النتائج أن أهم المحددات ذات التأثير الايجابى على حالة الأمن الغذائي المصري هي صافى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحسن الحوكمة، وتحسين السعرات الحرارية بالاضافة الى الحاجة لتكنولوجيا متقدمة في الزراعة،، وأظهرت هذه الدراسة أثر تلك المحددات على الأمن الغذائي، ولكن دون تحليل العلاقة مع التضخم أو الفجوة الغذائية.

وفى تقرير **سحر (2019)**[21] والذى هدف إلى رصد ومتابعة تطورات أوضاع الأمن الغذائي في مصر، والذى أوضح التحديات التي تواجه الأمن الغذائي في مصر والتي من أهمها تدهور خصوبة الأراضي الزراعية والتعديات عليها، المخاطر التي تواجه الموارد المائية في مصر، والتغيرات المناخية وتأثيراتها المحتملة، فضلاً عن تحديات أخرى تمثلت في إرتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعية، وغياب الاهتمام الكافي بمنظومة التسويق الزراعي، وهذا التقرير لم يتناول الأثر الاقتصادي للفجوة على الأسعار أو مستوى المعيشة، ولم يستخدم أدوات تحليل كمية أو نماذج اقتصادية لتقدير العلاقة بين المتغيرات، أيضا ركّز على العرض الزراعي فقط دون تحليل ديناميات الطلب أو الأسعار.

وفى دراسة **حلمي(2016)**[22] تحليل أسباب الفجوة الغذائية واقتراح آليات لتقليصها، وتبين من النتائج تذبذب الفجوة الغذائية، كما أنها تتركز في أهم السلع الزراعية (القمح- الذرة- الفول- العدس- البذور الزيتية- اللحوم الحمراء)، كما تبين أن أهم أسباب تزايد الفجوة الغذائية يرجع إلي تزايد الطلب بسبب تزايد عدد السكان، إضافة إلي تراجع العرض بسبب عوامل مناخية، وارتفاع الأسعار العالمية، هذه الدراسة لم تربط بين الفجوة الغذائية والتضخم، بل اقتصرت على شرح مسببات الفجوة، دون توظيف نماذج قياسية أو تحليل قياسي لقياس الأثر، كذلك لم تتناول جانب الطلب أو الأسعار المحلية، رغم أن التضخم ناتج عن تفاعل العرض والطلب معًا.

2-الفجوة البحثية:

على الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت قضايا الأمن الغذائي في مصر والعالم العربي، وتنوع مناهجها في تحليل العوامل المؤثرة على الفجوة الغذائية ومعدلات الاكتفاء الذاتي، إلا أن

([20]) محمد الشحات الزعبلاوي، غادة عبد الفتاح مصطفى، تحليل أهم العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي المصري"، مجلة أسيوط للعلوم الزراعية، المجلد 3، عدد 51، 2020.

([21]) سحر البهائي، تقرير أوضاع الأمن الغذائي في مصر"، معهد التخطيط القومي، 2019.

([22]) حلمي سلامة محمود، الفجوة الغذائية في مصر أسبابها وآثارها الاقتصادية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مجلد 46، العدد1 ، كلية التجارة جامعة عين شمس، 2016، ص ص 379-425 .

غالبية هذه الدراسات اتسمت بالتركيز على الجوانب الجزئية مثل الطلب المحلي أو تقلبات الأسعار العالمية أو التغيرات في الإنتاج الزراعي، دون الربط المباشر بينها وبين برامج الإصلاح الاقتصادي التي نفذتها الدولة المصرية خلال العقود الأخيرة، لاسيما في ظل تصاعد الاعتماد على الواردات، وتنامي تأثير الأزمات الخارجية (كالأزمة الروسية الأوكرانية، وجائحة كوفيد-19).

ومن هنا، تنبع أهمية هذه الدراسة في أنها تسعى لتملأ الفجوات التي تم تحديدها في الدراسات السابقة:

- تأثير الإصلاحات الاقتصادية والسياسات الحكومية على الحد من الفجوة الغذائية والتضخم.
- تحليل التأثيرات الخارجية مثل تقلبات أسعار السلع العالمية على الاقتصاد المصري.
- استخدام التحليل الكمي لقياس العلاقة بين الفجوة الغذائية والتضخم.

المبحث الثانى: أبعاد الفجوة الغذائية والأمن الغذائي العالمي

يمثل الأمن الغذائي أحد أبرز التحديات التي تواجه العالم في القرن الحادي والعشرين، نظرًا لارتباطه المباشر بالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدول، لاسيما في الدول النامية التي تعاني من محدودية الموارد الزراعية، ونمو سكاني مرتفع، وتقلبات في الإنتاج المحلي، وتعد الفجوة الغذائية من أبرز مؤشرات اختلال الأمن الغذائي، حيث تشير إلى الفارق بين حجم الطلب المحلي على الغذاء والإنتاج المحلي المتاح، وهو ما ينعكس في زيادة الاعتماد على الاستيراد لتلبية الاحتياجات الغذائية.

وعلى المستوى العالمي، بات الأمن الغذائي مهددًا بعدة عوامل، أبرزها التغيرات المناخية، وتدهور الموارد الطبيعية، وتقلبات الأسواق الدولية للسلع الزراعية، فضلاً عن الأزمات الجيوسياسية مثل النزاعات المسلحة وسلاسل الإمداد العالمية، وقد كشفت تقارير دولية أن أكثر من 768 مليون شخص عانوا من نقص التغذية في عام 2020، بزيادة واضحة عن الأعوام السابقة، ما يعكس تصاعد التحديات أمام الأمن الغذائي العالمي[23].

في هذا السياق، تكتسب دراسة أبعاد الفجوة الغذائية أهمية خاصة، ليس فقط باعتبارها مؤشراً لمدى الاكتفاء الذاتي من الغذاء، بل أيضاً باعتبارها أحد العوامل الهيكلية المؤثرة في معدلات التضخم، خاصة في الدول التي تعتمد بشكل كبير على استيراد السلع الغذائية الأساسية. فمع تزايد

([23]) FAO (Food and Agriculture Organization). **The State of Food Security and Nutrition in the World**, Rome, 2021, p. 8.

الاعتماد على الواردات، تصبح الاقتصادات الوطنية أكثر عرضة لتقلبات الأسعار العالمية، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الغذاء في الأسواق المحلية، ويسهم بشكل مباشر في تضخم أسعار الغذاء، ومن ثم ارتفاع معدلات التضخم العام.

وعليه سيتم تناول هذا المبحث، من خلال النقاط **التالية:**

- تقييم وضع الأمن الغذائي عالمياً.
- تحليل تطور أسعار الغذاء عالمياً.

أولاً : تقييم وضع الأمن الغذائي عالمياً:

تعاني عدد من دول العالم، وخاصة النامة من تفاقم حالة إنعدام الأمن الغذائي، فما يزال نحو 8.9% من عدد سكان العالم يعانون من نقص التغذية، وهو ما يؤثر سلباً على مختلف أنشطة الحياة للفرد، وينعكس على الدولة من خلال زيادة الأمراض وانخفاض الدخل، وتراجع معدل التنمية وانخفاض الإنتاجية، ولذلك تم وضع عدد من الأهداف التي تسعى إلى تقليص معدل الفقر ونقص التغذية في العالم، وحققت هذه الأهداف تقدماً في تقليص نسبة نقص التغذية من 13.2% من عدد سكان العالم عام 2000 إلى 9% عام 2022[24]، ويوضح جدول (1) تطور عدد ناقصي التغذية في العالم:

جدول (1): تطور عدد ونسب نقص التغذية الحاد في العالم خلال الفترة (2000-2022)

المنطقة	سنوات	2002-2000	2006-2004	2012-2010	2016-2014	2022-2018
العالم	عدد	819.2	804	636.8	613.8	684
	نسبة	13.2	12.3	9	8.3	9
افريقيا	عدد	199.8	197.1	194.9	201.4	248
	نسبة	24	21.6	18.3	17	19
شمال افريقيا	عدد	8.8	9.6	9.5	9.2	10.7
	نسبة	6	5.6	5.6	5	5.4
جنوب صحراء افريقيا	عدد	184.8	182.8	179.8	187.8	232
	نسبة	28.1	25	20.9	19.6	22
أمريكا الجنوبية	عدد	56.9	51.8	39.1	37.5	49.8
	نسبة	10.8	9.3	6.5	6	8
آسيا	عدد	548.1	543.4	394.4	366.1	378
	نسبة	14.5	9.3	9.3	8.3	8.2

المصدر: تقارير منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، عن حالة إنعدام الأمن الغذائي، سنوات مختلفة.

[24] **محمد الشحات الزعبلاوي، غادة عبد الفتاح مصطفى، تحليل أهم العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي المصري، مجلة أسيوط للعلوم الزراعية، المجلد ٣، عدد ٥، 2020، ص 21.**

ويتضح من جدول (1) السابق، **الأتي**:

أ- تراجع عدد من يعانون من نقص الأغذية من 819.2 مليون شخص خلال (2000-2002) إلى 613.8 مليون شخص خلال (2014-2016)، ولكن الفترة التالية حتى عام 2022 شهدت زيادة عدد نقص التغذية إلى 684 مليون نسمة، وهو ما يشير إلى زيادة قدرها 70 مليون نسمة، وترجع تلك الزيادة إلى زيادة مناطق النزاعات والحروب، والتأثيرات المناخية على بعض المناطق في العالم[25].

ب- احتلت أسيا أكثر المناطق في أعداد نقص التغذية والتي تستحوذ على ما يزيد عن نصف أعداد نقص التغذية في العالم والتي بلغت نحو 387 مليون نسمة عام 2022، كما انخفضت نسبة نقص التغذية في آسيا من 14.5% إلى 8.2% خلال (2000-2022)، ويرجع ذلك إلى أن زيادة معدل النمو الاقتصادي التي شهدتها الهند والصين، والتي تستحوذان على أكثر أعداد نقص التغذية في العالم.

ج- تتركز أعداد نقص التغذية في دول جنوب صحراء إفريقيا إذ تبلغ 232 مليون شخص يعانون من الجوع ونقص التغذية في عام 2022، وبارتفاع بلغ نحو 25.5% عن عام 2000، مع ملاحظة اتجاه نسب نقص التغذية إلى الانخفاض وهو ما يشير إلى زيادة معدل النمو السكاني في هذه الدول.

وتسهم اتجاهات الأمن الغذائي في الزيادة الخطيرة لسوء التغذية لدى الأطفال، ذلك أن إنعدام الأمن الغذائي يؤثر في نوعية النمط الغذائي للأطفال والنساء، وفي صحة الإنسان بطرق مختلفة، وبلغت نسبة الأطفال دون الخامسة من العمر الذين يعانون من التقزم نحو 21.3% بما يصل إلى 144 مليونًا، وبلغ عدد من يعانون من الهزال نحو 47 مليوناً، و38.3 مليون من الوزن الزائد، في حين أن ما لا يقل عن 340 مليون طفل كانوا يعانون من نقص التغذية.

ثانياً: تحليل تطور أسعار الغذاء عالمياً:

شهدت أسعار الغذاء العالمية خلال الفترة من 2000 حتى 2023 عدة دورات من الارتفاع والانخفاض تأثرت بعوامل اقتصادية، مناخية، وجيوسياسية[*]. وتُعد هذه الأسعار أحد المحددات الرئيسية للتضخم في الدول النامية المستوردة للغذاء، خاصة عندما ترتبط بوجود فجوة غذائية مزمنة، كما هو الحال في مصر.

([25]) الأمم المتحدة، منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ، تقرير الأمن الغذائى والتغذية فى العالم، 2023.

1- المراحل الرئيسية لتطور أسعار الغذاء عالمياً:

من خلال الجدول (2) يلاحظ **التالى :**

أ- مرحلة الاستقرار النسبي والاتجاه التصاعدي البطيء (2000-2006):

حيث شهدت الفترة من عام 2000 حتى 2006 اتجاهًا تصاعديًا تدريجياً لمؤشر أسعار الغذاء، حيث ارتفع من 90.4 فى عام 2000 إلى 126.7 فى عام 2006، ويعزى هذا الارتفاع إلى عدة عوامل، **أبرزها**[26]**:**

- تزايد الطلب العالمي على الغذاء بسبب النمو الاقتصادي السريع في الصين والهند.
- ارتفاع أسعار الطاقة، مما زاد من تكاليف الإنتاج والنقل.
- تحول جزء من الإنتاج الزراعي لاستخدامه في إنتاج الوقود الحيوي، خصوصًا الذرة.

هذه المرحلة تمثل بداية الضغط على أسواق الغذاء العالمية، لكنها لم تصل بعد إلى مستويات الأزمة.

ب- مرحلة الأزمة الغذائية العالمية(2007-2008):

ارتفع المؤشر بشكل حاد إلى 158.7 فى عام 2007، ثم إلى ذروته البالغة 199.8 فى عام 2008، وتمثل هذه الفترة أزمة غذاء عالمية حقيقية، **نتيجة**[27] **:**

- موجات الجفاف والفيضانات في دول رئيسية منتجة مثل (أستراليا - أكورانيا - روسيا – جنوب أفريقيا).
- مضاربات مالية على السلع الغذائية في الأسواق العالمية.
- القيود التي فرضتها بعض الدول على تصدير الغذاء مثل (الهند – فيتنام – روسيا – الأرجنتين).

([26]) FAO. (2009**). The State of Agricultural Commodity Markets**. Rome: Food and Agriculture Organization.

([27]) - Headey, D., & Fan, S. (2010). Reflections on the Global Food Crisis: How Did It Happen? How Has It Hurt? And How Can We Prevent the Next One? **International Food Policy Research Institute(IFPRI) Research Monograph**.

- World Bank. (2008). Rising Food and Fuel Prices: Addressing the Risks to Future Generations. **World Bank Policy Note.**

(*) أمثلة على عوامل جيوسياسية:

الحروب مثل الحرب بين روسيا وأوكرانيا، تؤثر على تصدير القمح والطاقة.

التوترات بين دول مثل النزاع في بحر الصين الجنوبي، يؤثر على حركة التجارة العالمية.

التحالفات الدولية مثل الناتو أو منظمة شنغهاي، تؤثر على موازين القوى في العالم.

الصراعات الإقليمية مثل النزاع في الشرق الأوسط، يرفع أسعار النفط والغذاء.

أدت هذه الأزمة إلى اضطرابات اقتصادية واجتماعية، خاصة في الدول النامية، ومنها مصر، حيث زادت الضغوط التضخمية المرتبطة بأسعار الغذاء المستورد.

ج- مرحلة التراجع النسبي (2009):

جيث تراجع المؤشر إلى 156.9 فى عام 2009 نتيجة للأزمة المالية العالمية التي خفضت الطلب الكلي على الغذاء، ومع ذلك، لم يعد المؤشر إلى مستويات ما قبل عام 2006، مما يعكس تحوّلاً هيكلياً في أسواق الغذاء العالمية.

د- موجة ارتفاع ثانية(2010-2011):

عاد المؤشر للارتفاع إلى 185.3 فى عام 2010، وبلغ أعلى قيمة تاريخية له عند 227.6 فى 2011.

وهذا الارتفاع تزامن مع، اضطرابات مناخية (جفاف روسيا، فيضانات أستراليا)، اضطرابات سياسية في دول عربية (ثورات الربيع العربي)، وارتفاع أسعار الوقود والنقل[28] .

وانعكست هذه الأزمة بقوة على الاقتصادات الهشة التي تعتمد على الاستيراد، كما زادت معدلات التضخم الغذائي في مصر وبعض دول المنطقة.

هـ - مرحلة الانخفاض التدريجي (2012-2016):

تراجع المؤشر تدريجياً من 211.6 فى عام 2012 إلى 151.6عام 2016، ويُعزى هذا الانخفاض إلى[29]**:**

- تحسن الإنتاج العالمي من الحبوب والسلع الغذائية.
- استقرار نسبي في الأسواق.
- تراجع أسعار النفط.

و- مرحلة الاستقرار النسبي (2017-2019):

ففى خلال هذه الفترة تراوح المؤشر بين **(95.1)** ، **(98.0)**، وهو ما يشير إلى مرحلة استقرار نسبي في الأسواق العالمية، ولكن رغم هذا الاستقرار، استمرت بعض الدول النامية في مواجهة ضغوط غذائية بسبب ضعف الإنتاج المحلي وارتفاع الطلب [30] .

([28]) Lagi, M., Bertrand, K. Z., & Bar-Yam, Y. (2011). **The Food Crises and Political Instability in North Africa and the Middle East**. New England Complex Systems Institute.

([29]) FAO. (2016**). Food Price Monitoring and Analysis**.

([30]) - FAO. (2019**). Food Outlook – Biannual Report on Global Food Markets**.
- IMF. (2019). **World Economic Outlook: Global Manufacturing Downturn, Rising Trade Barriers**.

ز- مرحلة اضطرابات كوفيد-19(2020–2021)

حيث ارتفع المؤشر من 98.1 فى عام 2020 إلى 125.7 فى عام 2021، وتعود هذه الزيادة إلى[31] :

- تعطل سلاسل الإمداد العالمية.
- القيود على التصدير والنقل.
- اتجاه بعض الدول إلى تخزين الغذاء.
- أدى ذلك إلى ضغوط تضخمية واسعة في العديد من البلدان المستوردة للغذاء، بما في ذلك مصر.

ح- أزمة الحرب الروسية الأوكرانية(2022-2023):

يلاحظ أن المؤشر قد قفز إلى 147.4 فى عام 2022 بسبب[32] :

- توقف الإمدادات من روسيا وأوكرانيا، وهما من كبار مصدري القمح والزيوت.
- ارتفاع أسعار الطاقة والأسمدة، مما رفع تكلفة الإنتاج عالمياً .

وفي عام 2023، تراجع المؤشر نسبياً إلى 137.4، لكنه لايزال مرتفعاً مقارنة بمستوياته طويلة الأجل، وهذا التراجع النسبي يُعزى إلى جهود بعض الدول في تأمين الإمدادات، وتحسن نسبي في بعض مناطق الإنتاج[33].

(31) Laborde, D., Martin, W., Swinnen, J., & Vos, R. (2020). COVID-19 Risks to Global Food Security. **Science, Vol 369 . Issue 6503 ,** pp 500–502.

(32) FAO. (2022). **The Importance of Ukraine and the Russian Federation for Global Agricultural Markets and the Risks Associated with the Current Conflict.**

(33) World Bank. (2023**). Food Security Update: Impacts of the War in Ukraine on Global Food Markets**

جدول رقم (2)
تطور مؤشر أسعار الغذاء العالمي (2000-2023)

سنة	مؤشر أسعار الغذاء العالمي (100=2014-2016)
2000	90.4
2001	93.4
2002	89.9
2003	97.7
2004	112.4
2005	117.3
2006	126.7
2007	158.7
2008	199.8
2009	156.9
2010	185.3
2011	227.6
2012	211.6
2013	209.8
2014	201.8
2015	164
2016	151
2017	98
2018	95.9
2019	95.1
2020	98.1
2021	125.7
2022	147.4
2023	137.4

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) (FAO) مؤشر أسعار الغذاء.

2- تحديات الأمن الغذائي في ظل ارتفاع أسعار الغذاء عالمياً:

يمكن ايجاز تلك التحديات فى النقطتين **التاليتين:**

أ- تصاعد أسعار الغذاء وتفاقم إنعدام الأمن الغذائي:

شهد العالم منذ عام 2020 موجة جديدة من ارتفاع أسعار الغذاء، حيث ارتفع مؤشر أسعار الغذاء العالمي كما بجدول (2) من 98.1 نقطة في عام 2020 إلى 125.7 نقطة في عام 2021، ثم بلغ ذروته عند 147.4 نقطة في عام 2022، نتيجة لجائحة كوفيد-19 والحرب الروسية الأوكرانية، وقد أدى هذا الارتفاع الحاد إلى تفاقم حالة إنعدام الأمن الغذائي، حيث تشير تقديرات FAO إلى أن عدد من يعانون من الجوع ارتفع من 720 مليون شخص في 2020 إلى أكثر من 828 مليون شخص في عام 2021، بزيادة قدرها نحو 100 مليون شخص في عام واحد .هذا التدهور انعكس بشكل خاص في الدول النامية التي تعتمد على الاستيراد الغذائي، وتفتقر إلى

شبكات أمان اجتماعي فعالة، مما جعل الفئات الفقيرة أكثر عرضة لآثار تقلبات الأسعار العالمية[34].

ب- ارتفاع التكاليف الغذائية وتحديات الدول المستوردة:

أدى ارتفاع أسعار الحبوب والزيوت النباتية إلى زيادة فواتير استيراد الغذاء في الدول النامية بنسبة تجاوزت 20% خلال عام 2022، بحسب تقرير FAO عن توقعات الغذاء، فعلى سبيل المثال، ارتفعت تكلفة استيراد الغذاء في القارة الإفريقية من 37.4 مليار دولار عام 2020 إلى 52.6 مليار دولار في عام 2022، وتمثل هذه القفزة عبئًا كبيرًا على موازنات الدول المستوردة، مما يهدد استدامة الدعم الغذائي وبرامج الحماية الاجتماعية. كما أن ارتفاع أسعار الأسمدة والطاقة، وهي مدخلات أساسية للإنتاج الزراعي، زاد من تكلفة الإنتاج المحلي، وقلل من قدرة بعض الدول على تحسين الاكتفاء الذاتي الغذائي، مما يزيد من هشاشة الأمن الغذائي في مواجهة الصدمات الجيوسياسية والمناخية[35].

ويوضح الجدول التالي مدى أثر الحرب الروسية الأوكرانية على نمو الاقتصاد العالمى:

جدول رقم (3)
أثر الحرب الروسية الأوكرانية على نمو الاقتصاد العالمى

المنطقة	2021	2022	2023
العالم	6	3.2	2.7
الدول المتقدمة	5.2	2.4	1.1
الولايات المتحدة	5.7	1.6	1
منطقة االيورو	5.2	3.1	0.5
الدول الصاعدة والنامية	6.6	3.7	3.7
روسيا	4.7	3.4-	2.3-
الصين	8.1	3.2	4.4

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2023.

ويشير الجدول (3) إلى التأثير السلبي للحرب الروسية على أوكرانيا التي أدت إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي وبالتالي تراجع معدل النمو الاقتصادي بسبب الضغوط التي فرضتها، في الوقت الذي كانت تنصب فيه الجهود الرامية إلى تعافي الاقتصاد العالمي من آثار جائحة كورونا 2020.

المبحث الثالث: تحليل تطور الفجوة الغذائية والأمن الغذائي في مصر

يُعد الأمن الغذائي لمصر أمراً هاماً للغاية، خاصة في ظل التغيرات العالمية المتجددة، وتواجه مصر تحديات تستدعي استراتيجية وطنية شاملة ومتكاملة، فمن الضروري تعزيز الجهود لزيادة

([34]) FAO. (2022). **The State of Food Security and Nutrition in the World 2022**.
([35]) FAO. (2023). **Food Outlook – Biannual Report on Global Food Markets**.

الإنتاج الزراعي وتحسين استدامته، إضافة إلى تحسين إدارة الموارد الطبيعية وتطوير التكنولوجيا الزراعية، كما يجب أيضاً تعزيز القدرة التصديرية للمنتجات الزراعية المصرية وتوسيع الأسواق الخارجية، إضافة إلى تعزيز الوعي بأهمية الأمن الغذائي وتشجيع المشاركة المجتمعية في تحقيقه، كما يجب إصدار تشريعات وسياسات رامية لتعزيز الأمن الغذائي وتوفير الحوافز للمزارعين والمستثمرين في القطاع الزراعي، فتحقيق الأمن الغذائي في مصر ليس مجرد هدف، بل ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي[36].

وعليه سيتم تناول هذا المحور، **من** خلال النقاط **التالية:**

- أساب الفجوة الغذائية في مصر.
- تحليل تطور الأمن الغذائي في مصر.
- تحليل تطور العلاقة بين أسعار الغذاء العالمية وعجز الميزان التجاري والفجوة الغذائية فى مصر.
- تجليل تطور الإنتاج والإستهلاك والإكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية للسلع الغذائية الرئيسية في مصر.
- تحليل تطور أسعار السلع الغذائية الرئيسة.
- الربط بين تطور الفجوة الغذائية، والتضخم، وبرامج الإصلاح الاقتصادي في مصر (2000–2023).

أولاً: أساب الفجوة الغذائية في مصر:

تتمثل أهم هذه الأسباب، في **الأتي**[37]:

1- الزيادة السكانية وتراجع نصيب الفرد من المساحة المنزرعة:

يشير جدول (4) إلى وجود فجوة متزايدة بين النمو السكاني والتوسع في المساحة المنزرعة؛ فقد ارتفع عدد السكان من 71.4 مليون نسمة في عام 2000 إلى 113 مليوناً في عام 2023، أي بزيادة تفوق 58% خلال 23 عامًا، بينما لم تزد المساحة المنزرعة سوى من 7.84 مليون فدان إلى 9.8 مليون فدان فقط، أي بنسبة تقارب 25%.

([36]) تهانى صالح محمد، دراسة اقتصادية لمحددات إنتاج البروتين الحيوانى فى مصر ومحافظة الشرقية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، مجلد 25، عدد 2، يونيو.2015، ص 35.

([37]) محمد السيد راجح، وأخرون، دراسة اقتصادية لإنتاج واستهلاك الألبان في مصر، مجلة جامعة المنصورة للاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، العدد الخامس، المجلد التاسع، .2018، ص 45.

وقد انعكس هذا التفاوت في تراجع نصيب الفرد من الأرض المنزرعة من 0.11 فدان إلى 0.09 فدان، مما يعكس تراجع القدرة الإنتاجية الزراعية للفرد، ويعد أحد الأسباب الهيكلية الرئيسية في استمرار الفجوة الغذائية وتزايد الاعتماد على الاستيراد لتغطية احتياجات السكان المتزايدة.

جدول (4): تطور السكان والمساحة المنزرعة في مصر خلال الفترة (2000-2023)

سنة	عدد السكان مليون	المساحة المنزرعة	نصيب الفرد "فدان"
2000	**71.4**	**7.84**	**0.11**
2005	**79.1**	**8.39**	**0.11**
2006	**80.6**	**8.40**	**0.10**
2007	**82.2**	**8.42**	**0.10**
2008	**83.8**	**8.43**	**0.10**
2009	**85.5**	**8.48**	**0.10**
2010	**87.3**	**8.6**	**0.10**
2011	**89.2**	**8.8**	**0.10**
2012	**91.2**	**9**	**0.10**
2013	**93.4**	**8.9**	**0.10**
2014	**95.6**	**9.1**	**0.10**
2015	**97.7**	**9.1**	**0.09**
2016	**99.8**	**9.1**	**0.09**
2017	**101.8**	**9.1**	**0.09**
2018	**103.7**	**9**	**0.09**
2019	**105.6**	**9.3**	**0.09**
2020	**107.5**	**9.5**	**0.09**
2021	**109.3**	**9.6**	**0.09**
2022	**111.0**	**9.7**	**0.09**
2023	113	**9.8**	**0.09**

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، 2023.

2-ضعف الإستثمار فى قطاع الزراعة:

يوضح الجدول (5) استمرار ضعف الاستثمارات الزراعية خلال الفترة محل الدراسة، حيث بلغ المتوسط السنوي لإجمالي الاستثمارات نحو 15 مليار جنيه فقط، وهو ما يُعد محدودًا مقارنة بأهمية القطاع واحتياجاته التنموية. وقد بلغت مساهمة القطاع الخاص في المتوسط 60.9% مقابل 39.1% للقطاع العام، ما يعكس اعتمادًا نسبياً على التمويل الخاص رغم محدودية العائدات ومخاطر الاستثمار في الزراعة.

ويُلاحظ أنه رغم الزيادة التدريجية في القيمة الأسمية للاستثمارات (من 7.2 مليار جنيه في عام 2000 إلى 38.5 مليار جنيه في عام 2023)، ولكن هذه الزيادة لا تعكس تحسنًا حقيقيًا في ضوء معدلات التضخم وتراجع قيمة الجنيه، كما أن التذبذب في مساهمة القطاع العام يكشف عن غياب

سياسة استثمارية مستقرة، مما يُعيق تحقيق أهداف "رؤية مصر 2030" في التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي.

3- عدم كفاية الموارد المائية:

يبين الجدول (6) الاعتماد الكبير لمصر على مياه نهر النيل كمصدر رئيسي للمياه بنسبة 72.7% من إجمالي الموارد، ما يعكس هشاشة الأمن المائي المصري في ظل التحديات الإقليمية المرتبطة بمياه النيل. كما أن مساهمة الموارد غير التقليدية، مثل تدوير مياه الصرف الزراعي (13.4%) وتحلية مياه البحر (1.2%)، لاتزال محدودة رغم أهميتها المتزايدة.

وتكشف هذه البيانات عن عدم كفاية الموارد المائية المتاحة لمواكبة النمو السكاني والاحتياجات الزراعية والصناعية، مما يفرض ضرورة تعزيز كفاءة استخدام المياه، والتوسع في إعادة الاستخدام والتحلية لتحقيق قدر من الاستدامة المائية والأمن الغذائي في آنٍ واحد.

جدول (5): تطور الاستثمار العام والخاص في قطاع الزراعة خلال الفترة (2000-2023)"مليار جنيه"

سنة	الاستثمارات الزراعية بالأسعار الجارية			نسبة الاستثمارات الزراعية	
	الخاص	العام	الإجمالي	الخاص الى الإجمالي	العام إلى الإجمالي
2000	4.0	3.2	7.2	55.6	44.4
2001	5.3	2.9	8.2	64.6	35.4
2002	5.9	3.7	9.6	61.5	38.5
2003	3.2	3.2	6.4	50.0	50.0
2004	4.0	3.6	7.6	52.6	47.4
2005	4.3	3.2	7.5	57.3	42.7
2006	5.2	2.8	8	65.0	35.0
2007	5.4	2.4	7.8	69.2	30.8
2008	5.2	2.9	8.1	64.2	35.8
2009	4.1	2.7	6.8	60.3	39.7
2010	3.9	2.9	6.8	57.4	42.6
2011	3.6	3.3	6.9	52.2	47.8
2012	2.7	2.7	5.4	50.0	50.0
2013	5.4	3.0	8.4	64.3	35.7
2014	7.5	4.1	11.6	64.7	35.3
2015	8.2	5.2	13.4	61.2	38.8
2016	11.2	5.3	16.5	67.9	32.1
2017	11.3	6.0	17.3	65.3	34.7
2018	16.0	9.0	25	64.0	36.0
2019	19.8	10.3	30.1	65.8	34.2
2020	20.4	11.8	32.2	63.4	36.6
2021	21.1	13	34.1	61.9	38.1
2022	22.4	14.1	36.5	61.4	38.6
2023	23.9	14.6	38.5	62.1	37.9
المتوسط	9.3	5.7	15.0	60.9	39.1

المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة التنمية والتخطيط والمتابعة.

جدول (6): توزيع مصادر المياه لمصر عام 2022

المصدر	مليار م3	% من الإجمالي
نهر النيل	55.5	72.7
المياه الجوفية	7.7	10.1
تدوير مياه الصرف الزراعي	10.2	13.4
تدوير مياه الصرف الصحي	1.4	1.7
الأمطار	0.75	1.0
تحلية مياه البحر	0.9	1.2
الإجمالي	76.4	100.0

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، 2023.

4- زيادة معدل التصحر:

يوضح الجدول (7) تراجعاً تدريجياً في نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من 15.5% 2000 إلى نحو 11.6% عام 2023، رغم الزيادة المطلقة في قيمة الناتج الزراعي، ويعكس هذا الانخفاض تدهور إنتاجية الأراضي الزراعية وتوسع ظاهرة التصحر، إضافة إلى تراجع الاستثمار الزراعي واتجاه الاقتصاد نحو القطاعات الخدمية والصناعية، وهذا الانخفاض يُعد أحد مؤشرات تراجع أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني، وهو ما يؤثر سلبًا على الأمن الغذائي ويُسهم في اتساع الفجوة الغذائية، خاصة مع تنامي الطلب الغذائي بفعل الزيادة السكانية.

جدول (7)

تطور مساهمة النشاط الزراعي في الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة 2000-2023"مليار$"

سنة	الناتج المحلى	ناتج قطاع الزراعي	نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلى الإجمالي(%)
2000	99.8	15.5	15.5
2005	89.6	12.5	14
2010	219	29.2	13.3
2015	329.4	37.5	11.4
2020	383.8	42.9	11.2
2022	476.7	52.2	10.9
2023	396	45.9	11.6

المصدر: البنك الدولي، الإحصاءات المالية الدولية، مؤشرات التنمية العالمية.

5 - محدودية التوسع في استصلاح الأراضي الزراعية

يرجع ذلك إلي ذلك إلي إرتفاع التكاليف، فزادت المساحة الزراعية من 8.40 مليون فدان عام 2006 إلي 9.8 مليون فدان عام 2023، أي زيادة 1.4 مليون فدان خلال 17 سنة.

6- بالإضافة إلى أسباب أخرى يمكن إجمالها فى :

- إنخفاض معدل نمو إنتاجية الفدان الزراعية.
- عدم استقرار السياسة السعرية للمحاصيل الزراعية.
- عدم اتخاذ اتخاذ سياسات ضريبية وتمويلية تصديرية داعمة للمزارعين.
- إرتفاع تكاليف المدخلات الزراعية بصورة غير مسبوقة.
- الإضطرابات السياسية والأمنية التي أعقبت أحداث 2011:
- ضعف البنية التحتية الزراعية.
- انخفاض قيمة الجنيه أمام العملات الأجنبية الأخرى .
- ارتفاع أسعار المواد الغذائية عالمياً.
- زيادة نسبة الفاقد والمهدر من الأغذية.
- ضعف بنية التسويق الزراعي.
- تبوير وتجريف والبناء على الأرض الزراعية.

ثانياً: تحليل تطورالأمن الغذائي في مصر:

1- مؤشرات الأمن الغذائي والتغذية في مصر:

تعكس البيانات الواردة في جدول (8) تحسناً نسبياً في بعض مؤشرات الأمن الغذائي، إلى جانب استقرار نسبي في مؤشرات أخرى، ما يشير إلى وجود تحديات مستمرة رغم جهود التحسين .فقد ارتفع عدد ناقصي التغذية من 3.7 مليون فرد في 2000–2002 إلى 5.4 مليون في 2018–2021، رغم استقرار النسبة المئوية لناقصي التغذية حول 5% من السكان، ما يعكس تأثير الزيادة السكانية على عبء الأمن الغذائي، رغم الجهود الحكومية في دعم السلع الغذائية الأساسية وتوسيع برامج الحماية الاجتماعية، إلا أن الزيادة السكانية وتباطؤ نمو الإنتاج الزراعي المحلي أدت إلى توسع قاعدة السكان المعرّضين لانعدام الأمن الغذائي، وهو ما يسلط الضوء على ضعف فعالية السياسات الزراعية والإنتاجية في مواجهة الطلب المتزايد.

كما ارتفع متوسط نصيب الفرد من البروتين من 94.3 جرام/يوم إلى 102.7 جرام في 2010–2012، قبل أن ينخفض نسبياً إلى 97 جرامًا في 2018–2021، وهو ما قد يعكس تغيرات في أنماط الاستهلاك أو ضغوطاً اقتصادية أثرت على جودة الغذاء .في المقابل، ارتفعت نسبة البروتين الحيواني من 17.7% إلى نحو 25%، ما يعكس تحسناً في جودة التغذية نسبياً.

ويُظهر هذا التحسن المؤقت أن برامج التنمية الزراعية ساهمت في زيادة الإنتاج الحيواني والغذائي في فترة ما، إلا أن انخفاض نصيب الفرد لاحقًا قد يرتبط بتراجع القوة الشرائية وزيادة الأسعار، ما يؤكد أهمية تحقيق التوازن بين الإنتاج المحلي والدخول الحقيقية للأفراد.

أما متوسط السعرات الحرارية اليومية للفرد فقد حافظ على استقراره عند مستوى يفوق 3200 سعرة حرارية يوميًا، ما يشير إلى توفر كميات كافية من الغذاء من حيث الكم، رغم وجود اختلال في التوزيع أو جودة المكونات الغذائية، ورغم الكمية الكافية من السعرات، ولكن استمرار مشكلات التغذية يشير إلى اختلال في جودة الغذاء وتوزيعه بين الفئات، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى تحسين السياسات الغذائية وليس فقط تأمين الكميات.

جدول (8): تطور أبرز مؤشرات الأمن الغذائي في مصر خلال الفترة (2000-2021)

المؤشر	2002-2000	2012-2010	2021-2018
نسبة ناقصي التغذية إلى إجمالي السكان	5.2	5.1	5.4
عدد ناقصي التغذية	3.7	4.3	5.4
متوسط نصيب الفرد من البروتين (جم/الفرد/يوم)	94.3	102.7	97
نسبة البروتين من المصادر الحيوانية إلى إجمالي البروتين	17.7	25	24.7
متوسط السعرات الحرارية بالكلوري للفرد يوميا	3261	3322	3267

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، الموقع الإحصائي .FAO St.

2- تقييم الأمن الغذائي وفقاً لمؤشر الجوع العالمي :

تتراوح قيمته بين (الصفر و100)، وبناء على قيمة المؤشر يتم تقسيم الدول إلى خمس مجموعات وفقا لدرجة خطورة مشكلة الجوع: مجموعة الدول ذات المستوى المنخفض (قيمة المؤشر أقل من أو تساوي 9)، مجموعة ذات المستوى المعتدل (قيمة المؤشر من 10-19.9) مجموعة ذات المستوى الخطير قيمة المؤشر من (20-34.9) مجموعة ذات المستوى المقلق (قيمة المؤشر من 35-49.9) مجموعة ذات المستوى المقلق جدا (أكبر من أو تساوي 50)، وجاءت مصر في الترتيب 54 عالمياً بقيمة كلية للمؤشر 12.5 نقطة، وهي بذلك تقع ضمن المجموعة الثانية ذات المستوى المعتدل.

3- تقييم الأمن الغذائي وفقاً لمؤشر الأمن الغذائي العالمي:

يعكس تطور مؤشر الأمن الغذائي العالمي في مصر خلال الفترة (2012–2021) حالة من عدم الاستقرار النسبي، حيث تراوحت قيم المؤشر بين 57 و62.4 نقطة على مقياس من 100 نقطة.

سجل المؤشر تحسناً نسبياً في عام 2015 (62.4) نتيجة برامج الدعم الغذائي وتوسيع مظلات الحماية الاجتماعية، ثم تراجع مرة أخرى إلى 57 في 2018، وهو أدنى مستوى خلال الفترة، على خلفية الإصلاحات الاقتصادية وتحرير سعر الصرف التي أثرت على أسعار الغذاء وتكلفة المعيشة.

عادت القيم للتحسن الطفيف في السنوات التالية، لتصل إلى 60.8 نقطة في 2021، ولكنها ما زالت أقل من المستوى المأمول لضمان أمن غذائي شامل ومستدام، ونستنتج من هذه البيانات أن الأمن الغذائي في مصر هش ويتأثر سلباً بالتقلبات الاقتصادية والمالية، **مما يتطلب:**

- تعزيز الإنتاج المحلي المستدام.
- تحسين كفاءة سلاسل الإمداد.
- دعم الفئات الهشة ضد تقلبات الأسعار.

ويتكامل هذا المؤشر مع مؤشرات التغذية والدخول ومستوى الأسعار ويُستخدم دوليًا لتقييم قدرة الدولة على تأمين الغذاء كمًا ونوعًا وإتاحةً واستقرارًا.

جدول (9): تطور مؤشر الأمن الغذائي العالمي لمصر خلال الفترة (2012-2021)

سنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
قيم المؤشر	58.9	58.5	59.5	62.4	59.8	58	57	61.3	59.8	60.8

Source: website: < https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index/Index>

ثالثاً: تحليل تطور العلاقة بين أسعار الغذاء العالمية وعجز الميزان التجاري والفجوة الغذائية فى مصر:

1- تحليل تطور العلاقة بين أسعار الغذاء العالمية وعجز الميزان التجاري فى مصر :

تشير بيانات الجدول (10) إلى وجود ارتباط واضح بين ارتفاع أسعار الغذاء العالمية واتساع عجز الميزانين التجاري والزراعي في مصر، خاصة خلال العقدين الأخيرين. فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار الغذاء العالمية من 105.2 خلال التسعينات إلى 170 خلال الفترة 2010–2023، أي بمعدل نمو سنوي قدره 2%، مما انعكس على تفاقم فاتورة الواردات الزراعية التي نمت بمعدل سنوي 7.3%، مقابل معدل نمو أقل بكثير في الصادرات الزراعية بلغ 2.7% فقط.

وبينما بلغ عجز الميزان التجاري الزراعي 26.7 مليار دولار في التسعينات، فقد تصاعد إلى 119.5 مليار دولار خلال الفترة 2010–2023، وهو ما يمثل نسبة 35.5% من العجز التجاري الكلي خلال تلك الفترة. كذلك، تراجعت نسبة مساهمة الصادرات الزراعية في إجمالي الصادرات من 13.9% إلى 16.7% فقط، بينما ظلت الواردات الزراعية تمثل ما بين 73%و35% من الواردات السلعية، مما يعكس اختلالاً هيكلياً في الميزان الزراعي المصري.

هذا الاتجاه يُظهر أن ارتفاع أسعار الغذاء عالميًا كان له أثر مضاعف على الاقتصاد المصري، نظرًا لاعتماده الكبير على الاستيراد لتلبية الاحتياجات الغذائية، وضعف قدرة القطاع الزراعي المحلي على المنافسة والتصدير، مما ساهم في تعميق الفجوة الغذائية وزيادة الضغط على ميزان المدفوعات.

2- علاقة الفجوة الغذائية بالعجز في الميزان التجاري فى مصر:

تشير بيانات جدول (11) إلى وجود علاقة قوية ومباشرة بين الفجوة الغذائية (الممثلة في واردات المواد الغذائية) والعجز في الميزان التجاري لمصر خلال الفترة (2000–2023)، حيث شكلت واردات المواد الغذائية نسبة كبيرة من إجمالي واردات السلع، بمتوسط بلغ نحو 21.6% من إجمالي الواردات السنوية، وهو ما يعكس الاعتماد الكبير على الخارج في توفير احتياجات الغذاء الأساسية.

وقد تذبذبت نسبة مساهمة الفجوة الغذائية في العجز التجاري خلال هذه الفترة، حيث تجاوزت في بعض السنوات نسبة 100%، كما في أعوام 2002 (97.3%)، 2004 (327.3%)، و2006 (305.9%)، ما يدل على أن العجز في الميزان التجاري خلال تلك السنوات كان ناتجاً بالأساس عن ارتفاع واردات الغذاء مقارنة بواردات السلع الأخرى، كما بلغت هذه النسبة في المتوسط نحو 106.9% خلال كامل الفترة، مما يشير إلى أن الفجوة الغذائية كانت عنصرًا محوريًا في تفسير العجز التجاري المزمن.

وقد ساهمت عدة عوامل في تعميق هذه العلاقة، منها محدودية الإنتاج الزراعي المحلي، وتزايد الكثافة السكانية، وتغير النمط الغذائي، بجانب تقلبات أسعار الغذاء العالمية، وارتفاع فاتورة الاستيراد بسبب تحرير سعر الصرف وارتفاع تكاليف النقل والاستيراد بعد عام 2016. فعلى سبيل المثال، ارتفعت قيمة واردات الغذاء من 3.7 **مليار دولار** عام 2000 إلى 19 **مليار دولار** عام

2022، بنسبة زيادة بلغت 413%، مما ساهم في اتساع الفجوة الغذائية وزيادة الضغوط على الميزان التجاري.

ومن هذه البيانات نخلص الى أن تحقيق الأمن الغذائي في مصر يتطلب بالضرورة معالجة الخلل الهيكلي في ميزان الغذاء التجاري، وذلك من خلال:

- تعزيز الإنتاج المحلي عبر سياسات زراعية أكثر كفاءة.
- خفض الاعتماد على الاستيراد خاصة في السلع الاستراتيجية مثل القمح والزيوت.
- تنويع مصادر الواردات لتقليل التأثر بتقلبات الأسواق العالمية.
- الاستثمار في سلاسل الإمداد والتصنيع الغذائي المحلي لتحسين القيمة المضافة.

جدول (10) : تطور الأسعار العالمية للغذاء والصادرات والواردات السلعية والزراعية وعجز الميزان التجاري والزراعي في مصر خلال الفترة (1990-2023)

سنة	الميزان التجاري ($مليار)			الميزان الزراعي ($مليار)			الميزان التجاري الزراعي/الميزان التجاري (%)			الرقم القياسي لأسعار الغذاء العالمية (1990=100)
	الصادرات السلعية	الواردات السلعية	عجز الميزان التجاري	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية	عجز الميزان التجاري الزراعي	الصادرات الزراعية/ الصادرات السلعية	الواردات الزراعية/ الواردات السلعية	عجز الميزان الزراعي/ الميزان التجاري	
1999-1990	**33.5**	**113.8**	**33.7**	**4.7**	**31.4**	**26.7**	13.9	27.6	**79.2**	105.2
2009-2000	**130.8**	**249.9**	**49.6**	**14.5**	**51.0**	**36.5**	11.1	20.4	**73.6**	116
2023-2010	**387.9**	**857.1**	**336.2**	**64.8**	**184.3**	**119.5**	16.7	21.5	**35.5**	170
2023-1990	**552.2**	**1220.8**	**427**	**94.4**	**274.7**	**180.3**	17.1	22.5	**42.2**	171
	معدل نمو سنوي 0.5	**معدل نمو سنوي 0.45**	**معدل نمو سنوي 0.9**	**معدل نمو سنوي 2.7**	**معدل نمو سنوي 7.3**	**معدل نمو سنوي 2.8**	**المتوسط 14.7**	**المتوسط 23**	**المتوسط 57.6**	**معدل نمو سنوي2**

المصدر: تم حسابه اعتماداً على احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

جدول(11): علاقة الفجوة الغذائية بالعجز في الميزان التجاري في مصر خلال الفترة (2000-2022)

سنة	واردات السلع مليار دولار	واردات مواد غذائية (الفجوة) مليار دولار	نسبة واردات مواد غذائية إلي واردات السلع%	عجز الميزان التجاري مليار دولار	نسبة الفجوة الغذائية إلي عجز الميزان التجاري
2000	**14.6**	**3.7**	**25.2**	**6.6-**	**56.1**
2001	**13.4**	**3.5**	**26.1**	**4.7-**	**74.5**
2002	**12.8**	**3.6**	**27.8**	**3.7-**	**97.3**
2003	**13.0**	**3.2**	**25.0**	**2.1-**	**152.4**
2004	**16.0**	**3.6**	**22.5**	**1.1-**	**327.3**
2005	**22.4**	**4.5**	**20.1**	**2-**	**225.0**
2006	**27.3**	**5.2**	**19.1**	**1.7-**	**305.9**
2007	**37.1**	**7.6**	**20.4**	**5.9-**	**128.8**
2008	**48.4**	**8.7**	**17.9**	**9.1-**	**95.6**
2009	**44.9**	**8.0**	**17.9**	**12.6-**	**63.5**
2010	**52.9**	**10.1**	**19.1**	**11.4-**	**88.6**
2011	**58.9**	**14.0**	**23.8**	**9.8-**	**142.9**
2012	**69.2**	**15.5**	**22.4**	**22.1-**	**70.1**
2013	**66.2**	**11.6**	**17.5**	**18.3-**	**63.4**
2014	**66.8**	**13.9**	**20.9**	**25.8-**	**53.9**
2015	**63.6**	**12.4**	**19.5**	**27.9-**	**44.4**
2016	**55.8**	**11.4**	**20.4**	**31.8-**	**35.8**
2017	**61.6**	**12.5**	**20.3**	**31.8-**	**39.3**
2018	**72.0**	**13.2**	**18.3**	**26.1-**	**50.6**
2019	**71.0**	**14.9**	**20.9**	**25-**	**59.6**
2020	**59.9**	**13.9**	**23.1**	**27.5-**	**50.5**
2021	**73.4**	**15.6**	**21.3**	**37-**	**42.2**
2022	**85.8**	**19.0**	**22.1**	**32.5-**	**58.5**
2023	**83.2**	**21.6**	**26**	**9**	**240**
متوسط	**49.6**	**10.5**	**21.6**	**15.3-**	**106.9**

المصدر: إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

رابعاً: تطور الإنتاج والإستهلاك والإكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية للسلع الغذائية الرئيسية في مصر:

يتضح من بيانات جدول (12) أن مصر شهدت خلال الفترة (2000–2023) تزايداً مستمراً في الطلب على السلع الغذائية الرئيسية مثل القمح، اللحوم الحمراء، الأسماك، السكر، والزيوت النباتية، وذلك نتيجة النمو السكاني وارتفاع الطلب الغذائي، ولكن الإنتاج المحلي لم يتمكن من ملاحقة هذا التزايد، مما أدى إلى استمرار الفجوة الغذائية وتراجع أو تباطؤ نسب الاكتفاء الذاتي في معظم السلع.

بالنسبة للقمح:

- **الإنتاج** :ارتفع من 6.4 مليون طن عام 2000 إلى 9.5 مليون طن عام 2023.
- **الاستهلاك** :شهد ارتفاعًا من 12.8 مليون طن إلى 19 مليون طن.
- **نسبة الاكتفاء الذاتي** :بقيت منخفضة نسبيًا، تراوحت بين 40% إلى 56%، بمتوسط عام 47.3%.

تشير هذه الأرقام إلى استمرار اعتماد مصر على استيراد القمح، وهو ما يعكس هشاشة في الأمن الغذائي لهذا المحصول الاستراتيجي، ويعود ذلك إلى محدودية الأراضي الصالحة للزراعة، وانخفاض إنتاجية الفدان، والاعتماد على الأصناف التقليدية[38] .

بالنسبة للحوم الحمراء:

- **الإنتاج** :ارتفع بشكل طفيف من 705 ألف طن إلى 610 ألف طن في نهاية الفترة، مع تقلبات كبيرة خلال السنوات.
- **الاستهلاك** :ازداد من 856 إلى 968 ألف طن.
- **الاكتفاء الذاتي** :انخفض إلى متوسط 73.2%.

وهذه البيانات تعكس استمرار الاعتماد الكبير على استيراد اللحوم، رغم بعض المبادرات الحكومية لدعم الثروة الحيوانية، ولكن ارتفاع تكاليف الأعلاف والعوامل البيئية حدت من تنمية هذا القطاع[39].

بالنسبة للأسماك:

- **الإنتاج** :ارتفع من 724 ألف طن عام 2000 إلى أكثر من 2 مليون طن عام 2023.
- **الاستهلاك** :ارتفع كذلك لكن بوتيرة أبطأ.
- **الاكتفاء الذاتي** :تحسن ملحوظ إلى 89% في نهاية الفترة.

يعد قطاع الاستزراع السمكي من أنجح القطاعات الغذائية في مصر، بفضل الاستثمارات في مشروعات مثل بركة غليون والفيوم، مما جعل الأسماك من أكثر السلع قرباً إلى الاكتفاء الذاتي[40] .

---

(38) وزارة الزراعة المصرية، تقارير الإنتاج الزراعي ، 2023.

(39) المرجع السابق .

([40]) FAO Fisheries Statistics, 2023

بالنسبة للسكر:

- **الإنتاج** :ارتفع من 1.39 مليون طن إلى 2.6 مليون طن.
- **الاستهلاك** :ارتفع إلى أكثر من 3.1 مليون طن.
- **الفجوة الغذائية** :بقيت قائمة بمتوسط يزيد عن 586 ألف طن سنويًا.
- **الاكتفاء الذاتي** :تراوح بين 55% إلى 89% بمتوسط 77.8%.

رغم تطور الإنتاج، إلا أن ارتفاع الطلب الاستهلاكي على السكر يتجاوز القدرات الإنتاجية، مما يجعل مصر بحاجة لاستيراد الفجوة سنويًا، لا سيما مع استهلاك مرتفع للفرد مقارنة بالمتوسط العالمي[41].

بالنسبة للزيوت النباتية:

- **الإنتاج** :تطور ملحوظ من 115 ألف طن إلى 576 ألف طن في 2023.
- **الاستهلاك** :ارتفع إلى أكثر من 2.2 مليون طن.
- **الاكتفاء الذاتي** :من أقل السلع الغذائية في نسب الاكتفاء (متوسط 19.9%).

تعتمد مصر على استيراد ما يفوق 80% من احتياجاتها من الزيوت، وذلك بسبب قلة إنتاج المحاصيل الزيتية مثل عباد الشمس وفول الصويا، وتراجع المساحات المزروعة بها[42].

ونخلص الى:

- الفجوة الغذائية في أغلب السلع ظلت مرتفعة خلال الفترة.
- لم تشهد نسب الاكتفاء الذاتي تحسنًا كبيرًا باستثناء الأسماك.
- يبرز القمح والزيوت كأكثر السلع عرضة للضغوط الخارجية بسبب الاعتماد الكبير على الواردات، وهو ما يعرّض الأمن الغذائي المصري لمخاطر ارتفاع الأسعار وتقلبات الأسواق العالمية.

ولذلك يجب توسيع الاستثمار في الزراعة الذكية لتحسين الإنتاجية في المحاصيل الاستراتيجي، وتعزيز الدعم للمحاصيل الزيتية والاستزراع المحلي لتقليل الاعتماد على الخارج، بالاضافة الى تبني سياسات تسعير وتشجيع الإنتاج المحلي لضمان استدامة سلاسل التوريد.

بالنظر إلى بيانات جدول (13)، يتضح أن مصر شهدت خلال الفترة (2000–2023) تحسنًا نسبيًا في إنتاج بعض السلع الغذائية الحيوانية مثل البيض، ولحوم الدواجن، والألبان، بالإضافة إلى

(41) CAPMAS. 2022: **Sugar Sector Report**
(42) OECD-FAO Agricultural Outlook, 2023

الأرز، حيث استطاع الإنتاج المحلي في عدد من السنوات تلبية جزء كبير من الطلب المتزايد على هذه السلع، بل وتحقيق فائض في بعضها مثل الأرز والبيض، ومع ذلك، لم يكن هذا التحسن كافيًا لسد الفجوة الغذائية بشكل كامل في جميع السلع، حيث استمرت فجوة واضحة في الألبان ولحوم الدواجن في بعض الفترات، نتيجة التوسع السكاني، وارتفاع مستويات الاستهلاك، وتزايد الضغوط على منظومة الإنتاج المحلي. وقد انعكس ذلك على تباطؤ أو تذبذب نسب الاكتفاء الذاتي، مما يؤكد الحاجة إلى تطوير البنية التحتية للإنتاج الحيواني، وتحسين الكفاءة الإنتاجية، وتعزيز سياسات الأمن الغذائي لمواكبة الطلب المتنامي.

بالنسبة للبيض:

- **الإنتاج والاستهلاك:** اتسم قطاع البيض بثبات نسبي في التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، حيث بلغ متوسط الإنتاج السنوي حوالي 483 ألف طن، مع تساويه تقريبًا مع الاستهلاك.
- **الفجوة الغذائية** :تكاد تكون منعدمة طوال الفترة، مما يدل على تحقيق اكتفاء ذاتي شبه كامل.
- **نسبة الاكتفاء الذاتي** :استقرت عند متوسط 99.1%.

يعكس هذا الأداء نجاح سياسات دعم الثروة الداجنة والتوسع في مزارع إنتاج البيض، وهو ما انعكس في انخفاض الاعتماد على الاستيراد. ويعتبر البيض من السلع الحيوانية القليلة التي حققت اكتفاءً ذاتيًا مستدامًا[43]

بالنسبة للحوم البيضاء (الدواجن والطيور):

- **الإنتاج** :شهد نموًا ملحوظًا من 669 ألف طن عام 2000 إلى أكثر من 2.1 مليون طن 2023.
- **الاستهلاك:** نما بوتيرة مماثلة، لكنه لم يسبق الإنتاج إلا في السنوات الأولى.
- **الفجوة الغذائية** :تحولت من سالبة كبيرة في أوائل الفترة إلى شبه معدومة في السنوات الأخيرة.
- **الاكتفاء الذاتي** :بلغ متوسطه 107.6%، مما يشير إلى وجود فائض نسبي في بعض السنوات.

[43]) وزارة الزراعة المصرية، **الميزان الغذائي**، سنوات مختلفة

يعكس هذا التحسن نجاح مبادرات الدعم الحكومي لصناعة الدواجن بعد تحريرها في التسعينيات، وزيادة الاعتماد على المزارع المكثفة والتقنيات الحديثة في التربية والإنتاج، ما جعل الدواجن المصدر الحيواني الأول للبروتين الحيواني في مصر[44] .

بالنسبة لـلألبان :

- **الإنتاج** :ارتفع من 3.46 مليون طن في 2000 إلى 6.8 مليون طن في 2023.
- **الاستهلاك** :رغم ارتفاعه، ظل الإنتاج قريباً منه في معظم السنوات.
- **الفجوة الغذائية** :متقلبة، لكنها حافظت على مستويات منخفضة نسبياً.
- **نسبة الاكتفاء الذاتي** :تراوحت بين 73% إلى 100%، بمتوسط 88.2%.

أظهر قطاع الألبان تطوراً نسبياً، خاصة مع توجه الدولة لبرامج تطوير الثروة الحيوانية وتحسين سلالات الأبقار الحلوب، لكن استمرار الاعتماد على الأبقار البلدية قليلة الإنتاجية وانخفاض مستوى الحفظ والتبريد ما يزال يمثل عائقًا أمام تطوير هذا القطاع بشكل مستدام[45] .

بالنسبة لـلأرز:

- **الإنتاج:** رغم تقلبه، فقد حقق زيادات جيدة، حيث ارتفع من 5.1 مليون طن عام 2000 إلى 4.3 مليون طن عام 2023.
- **الاستهلاك:** ارتفع بدوره، لكن ظل أقل من الإنتاج في أغلب السنوات.
- **الفجوة الغذائية:** كانت سالبة في أغلب السنوات، أي أن الإنتاج كان يفوق الاستهلاك.
- **نسبة الاكتفاء الذاتي:** بلغت 125.1% كمعدل عام.

يعكس هذا أن الأرز من السلع الزراعية التي تتمتع بميزة نسبية في مصر، لكن تم فرض قيود على زراعته لأسباب مائية (ترشيد استخدام مياه الري)، مما أثر على استقراره الإنتاجي في السنوات الأخيرة، مع ميل نحو التوازن بين الإنتاج والاستهلاك[46] .

نخلص الى:

– مصر حققت اكتفاءً ذاتياً عالياً في البيض والدواجن، واستقراراً نسبياً في الألبان، بينما يُعد الأرز سلعة فائضة.

([44]) الفاو ، منظمة الأغذية والزراعة، 2023، **تقرير حول الانتاج الحيوانى.**

([45]) وزارة الزراعة المصرية ، 2023 ،

- OECD-FAO Agricultural Outlook 2023

([46]) - المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2022.

- وزارة الموارد المائية والري ، 2022.

– لا تزال قطاعات اللحوم الحمراء والزيوت والسكر والقمح تعاني من فجوات غذائية تتطلب معالجة هيكلية.

يجب تبني سياسات مستدامة لإنتاج الأعلاف محلياً وتحفيز الإنتاج الحيواني، والاستمرار في تطوير البنية التحتية للتبريد والتخزين لقطاع الألبان، مع استخدام التكنولوجيا الحديثة والاستزراع الرأسي لزيادة الإنتاج الزراعي مع الحفاظ على الموارد المائية.

جدول (12): تطور حجم الإنتاج والإستهلاك والفجوة الغذائية ونسبة الإكتفاء الذاتي للسلع الغذائية الرئيسية في مصر خلال الفترة (2000-2023)

سنة	القمح مليون.طن				اللحوم الحمراء "ألف طن"				السمك "ألف طن"				السكر "ألف طن"				الزيوت النباتية			
	إنتاج	إستهلاك	الفجوة	إكتفاء ذاتي	إنتاج	إستهلاك	الفجوة	إكتفاء ذاتي	إنتاج	إستهلاك	الفجوة	إكتفاء ذاتي	إنتاج	إستهلاك	الفجوة	إكتفاء ذاتي	إنتاج	إستهلاك	الفجوة	إكتفاء ذاتي
2000	6.4	12.8	6.4	50	705	856	151	82.4	724	886	162	81.7	1394	1474	80	94.6	115	752	637	15.3
2001	6.1	12.9	6.8	47.3	695	794	99	87.5	772	950	178	81.3	1406	1759	353	79.9	110	573	463	19.2
2002	6.3	13.3	7	47.4	821	954	133	86.1	801	923	122	86.8	1372	1707	335	80.4	169	515	346	32.8
2003	6.4	13.6	7.2	47.1	804	930	126	86.5	876	1015	139	86.3	1285	1433	148	89.7	135	528	393	25.6
2004	7.2	14	6.8	51.4	818	927	109	88.2	865	1064	199	81.3	1370	1590	220	86.2	141	998	857	14.1
2005	8.2	14.5	6.3	56.6	879	1053	174	83.5	889	1075	186	82.7	1497	1941	444	77.1	204	1230	1026	16.6
2006	8.2	15	6.8	54.7	879	1153	274	76.2	971	1173	202	82.8	1575	1936	361	81.4	207	1380	1173	15.0
2007	7.4	15.4	8	48.1	917	1247	330	73.5	1008	1225	217	82.3	1758	2001	243	87.9	248	781	533	31.8
2008	8	15.6	7.6	51.3	961	1351	390	71.1	1068	1151	83	92.8	1582	2845	1263	55.6	170	756	586	22.5
2009	8.5	18.4	9.9	46.2	981	1139	158	86.1	1093	1264	171	86.5	1611	2720	1109	59.2	166	710	544	23.4
2010	7.2	17.3	10.1	41.6	992	1183	191	83.9	1305	1581	276	82.5	1991	2761	770	72.1	166	682	516	24.3
2011	8.4	18.5	10.1	45.4	988	1203	215	82.1	1362	1526	164	89.3	1892	2868	976	66.0	191	1275	1084	15.0
2012	8.8	20.3	11.5	43.3	990	1155	165	85.7	1372	1605	233	85.5	2005	2900	895	69.1	163	1054	891	15.5
2013	9.5	18	8.5	52.8	964	1298	334	74.3	1454	1635	181	88.9	1998	3000	1002	66.6	213	1601	1388	13.3
2014	9.3	19.8	10.5	47.0	941	1308	367	71.9	1482	1704	222	87.0	2200	3040	840	72.4	188	1360	1172	13.8
2015	9.6	20.9	11.3	45.9	974	1695	721	57.5	1519	1707	188	89.0	2300	2990	690	76.9	158	709	551	22.3
2016	9.3	21.4	12.1	43.5	967	1220	253	79.3	1706	1828	122	93.3	2200	2734	534	80.5	167	1708	1541	9.8
2017	8.4	19.6	11.2	42.9	862	1417	555	60.8	1823	2130	307	85.6	2100	2541	441	82.6	184	1752	1568	10.5
2018	8.3	20.7	12.4	40.1	858	1760	902	48.8	1937	2436	499	79.5	2200	2654	454	82.9	259	1947	1688	13.3
2019	8.6	21.1	12.5	40.8	543	988	445	55.0	2039	2536	497	80.4	2500	2987	487	83.7	282	1273	991	22.2
2020	9.1	21.7	12.6	41.9	512	952	440	53.8	2011	2583	572	77.9	2500	3100	600	80.6	494	2032	1538	24.3
2021	9.8	20.3	10.5	48.2	554	978	424	56.6	2002	2228	226	89.9	2400	3100	700	77.4	521	2051	1530	25.4
2022	9.1	18	8.9	50.6	612	961	349	63.7	2008	2266	258	88.6	2543	3119	576	81.5	539	2109	1570	25.6
2023	9.5	19	9.5	50	610	968	358	63	2019	2269	250	89	2613	3160	547	82.7	576	2224	1648	25.9
متوسط	8.2	17.6	9.4	47.3	826.1	1145.4	319.3	73.2	1379.4	1615.0	235.6	85.5	1928.8	2515.0	586.2	77.8	240.3	1250	1009.8	19.9

المصدر: وزارة الزراعة قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الميزان الغذائي، سنوات مختلفة.

.جدول (13) تطور حجم الإنتاج والإستهلاك والفجوة الغذائية ونسبة الإكتفاء الذاتي للسلع الغذائية الرئيسية في مصر خلال الفترة (2000-2023)"ألف طن"

سنة	البيض ألف طن				الطيور والدواجن (اللحوم االبيضاء "ألف طن"				الألبان"ألف طن"				الأرز			
	الإنتاج	الإستهلاك	الفجوة الغذائية	الإكتفاء الذاتي%	الإنتاج	الإستهلاك	الفجوة الغذائية	الإكتفاء الذاتي	الإنتاج	الإستهلاك	الفجوة الغذائية	الإكتفاء الذاتي	الإنتاج	الإستهلاك	الفجوة الغذائية	الإكتفاء الذاتي
2000	229	229	0	100.0	669	426	243-	157.0	3460	4400	940	78.6	5117	3658	1459-	139.9
2001	271	271	0	100.0	863	577	286-	149.6	3730	5100	1370	73.1	5230	3230	2000-	161.9
2002	336	336	0	100.0	1164	770	394-	151.2	3820	4960	1140	77.0	6110	3180	2930-	192.1
2003	322	322	0	100.0	1047	699	348-	149.8	4230	5200	970	81.3	6180	3630	2550-	170.2
2004	335	335	0	100.0	795	661	134-	120.3	4210	5480	1270	76.8	6350	3950	2400-	160.8
2005	270	272	2	99.3	982	1015	33	96.7	5280	6600	1320	80.0	6120	4270	1850-	143.3
2006	244	244	0	100.0	795	806	11	98.6	4680	5410	730	86.5	6750	4870	1880-	138.6
2007	279	280	1	99.6	879	888	9	99.0	5550	6560	1010	84.6	6860	5100	1760-	134.5
2008	356	356	0	100.0	834	837	3	99.6	5790	6390	600	90.6	7240	5400	1840-	134.1
2009	333	336	3	99.1	878	902	24	97.3	5930	6710	780	88.4	5520	4950	570-	111.5
2010	398	408	10	97.5	949	977	28	97.1	6340	6700	360	94.6	4330	3860	470-	112.2
2011	410	411	1	99.8	1000	1030	30	97.1	5620	6100	480	92.1	5670	4110	1560-	138.0
2012	441	475	34	92.8	1037	1074	37	96.6	6550	6920	370	94.7	5890	4800	1090-	122.7
2013	471	509	38	92.5	1187	1261	74	94.1	6850	7100	250	96.5	5720	5000	720-	114.4
2014	482	521	39	92.5	1287	1358	71	94.8	5850	6240	390	93.8	5460	4670	790-	116.9
2015	536	522	14-	102.7	1293	1391	98	93.0	5600	6100	500	91.8	4820	3850	970-	125.2
2016	550	532	18-	103.4	1259	1348	89	93.4	5600	6400	800	87.5	5310	4832	478-	109.9
2017	612	610	2-	100.3	1562	1395	167-	112.0	5780	6424	644	90.0	5000	5636	636	88.7
2018	630	635	5	99.2	1595	1653	58	96.5	6036	6610	574	91.3	4800	5467	667	87.8
2019	722	725	3	99.6	1929	2002	73	96.4	6295	6981	686	90.2	4400	4100	300-	107.3
2020	815	816	1	99.9	2221	2265	44	98.1	5586	5559	27-	100.5	4804	4889	85	98.3
2021	891	891	0	100.0	2529	2597	68	97.4	6196	6171	25-	100.4	4441	4504	63	98.6
2022	819	819	0	100.0	2028	2055	27	98.7	6742	7667	925	87.9	4242	4370	128	97.1
2023	831	831	0	100	2138	2197	59	97.3	6803	7713	910	88.2	4329	4445	116	97.4
متوسط	482.6	486.9	4.3	99.1	1288.3	1257.7	30.7-	107.6	5522.0	6229.0	707.0	88.2	5445.5	4448.8	996.8-	125.1

المصدر: وزارة الزراعة قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الميزان الغذائي، سنوات مختلفة.

خامساً: تحليل تطور أسعار السلع الغذائية الرئيسة:

بناءً على بيانات الجدول (14) حول تطور أسعار الغذاء العالمية والسلع الغذائية الرئيسة في مصر خلال الفترة (2000-2023)، يتضح أن أسعار السلع الغذائية الرئيسية في مصر شهدت زيادات ملحوظة ومطّردة خلال الفترة (2000–2023)، متأثرة بعدة عوامل داخلية وخارجية، في مقدمتها ارتفاع أسعار الغذاء العالمية، وتراجع قيمة الجنيه المصري، وارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل، فضلاً عن تداعيات برامج الإصلاح الاقتصادي والتقلبات في الأسواق الدولية.

فقد ارتفعت أسعار اللحوم الحمراء من نحو 13 جنيه/كجم في عام 2000 إلى 200 جنيه/كجم في عام 2023، بمعدل زيادة تراكمية بلغ نحو 1439%، وهو ما يعادل متوسط زيادة سنوية قدرها 59.9%، في حين سجلت أسعار الدواجن والأسماك زيادات تراكمية بنحو 765% و1077% على التوالي، مما يعكس تزايد الضغوط التضخمية على سلة الغذاء الأساسية للمستهلك المصري.

أما بالنسبة للسلع النباتية، فقد شهدت أسعار الزيوت النباتية والسكر زيادات كبيرة بلغت 958% و1084% على التوالي خلال نفس الفترة، وهي من أعلى المعدلات، مما يدل على حساسية تلك السلع للتغيرات في أسعار الطاقة العالمية وسلاسل الإمداد. كذلك ارتفعت أسعار الحبوب كالقمح والأرز بنسبة 641% و1264% على التوالي، وهو ما يعكس جزئيًا اعتماد مصر الكبير على الاستيراد لتغطية الفجوة الغذائية في هذه السلع الاستراتيجية.

وقد جاءت هذه الزيادات في سياق ارتفاع أسعار الغذاء العالمية التي ارتفعت من 90 إلى 131 نقطة خلال الفترة، مع تسجيل ذروة في السنوات التي أعقبت الأزمات الاقتصادية أو الجيوسياسية (مثل أزمتي 2008 و2022)، مما ساهم في انتقال أثر التضخم المستورد إلى السوق المحلي المصري، خاصة في ظل هشاشة نظم الحماية الاجتماعية وضعف السيطرة على الأسواق [47].

وبالتالى فإن هذه البيانات تعكس تدهور القوة الشرائية للأسر المصرية، خاصة الفقيرة منها، وتفاقم التحديات المرتبطة بالأمن الغذائي، مما يفرض ضرورة تعزيز الإنتاج المحلي، وتنويع مصادر الاستيراد، وتطوير برامج الحماية الاجتماعية لمواجهة آثار ارتفاع الأسعار وتخفيف عبء التضخم الغذائي.

)47(OECD/FAO. (2023). **OECD-FAO Agricultural Outlook 2023–2032. OECD Publishing**, Paris/Food and Agriculture Organization of the United Nations, Rome..

جدول(14): تطور أسعار الغذاء العالمية والسلع الغذائية الرئيسة في مصر خلال (2000-2023)

"جنيه/كيلو"

سنة	أسعار الغذاء العالمية	لحوم حمراء	دواجن	اسماك	ألبان	زيت	سكر	قمح	أرز
2000	90	13	5.2	3.4	1.5	10.4	1.52	1.12	1.1
2001	93	13	5.2	3.9	1.6	13.3	1.86	1.12	1.3
2002	90	14	5.4	4.2	1.8	14.9	1.85	1.17	1.4
2003	98	17	6.1	4.6	2	15.3	1.89	1.27	1.8
2004	112	19	9	5	2.2	16	2.34	1.66	2
2005	117	23	7.7	5.8	2.4	17.1	2.39	1.43	2
2006	127	28	7.9	6.5	2.5	18	2.94	1.49	2.2
2007	161	34	8	8	2.75	18	3.05	1.84	2.5
2008	201	35	7.8	8	3.25	23	3	2.05	2.6
2009	160	41	8.5	9	3.5	30.5	3.37	3.5	1.75
2010	188	45	9	10.9	4.5	33	4.43	3	2.25
2011	230	60	12	12.3	5	34.5	5.74	3.47	3.25
2012	213	63	12	12.8	5	35	5.72	3.62	4
2013	210	65	12.5	13.5	5	35.5	5.79	4.05	3.5
2014	202	68	14.5	15.1	7	37.5	5.88	4.34	4
2015	164	76	14	15.5	7.5	38	8.5	4.59	4
2016	155	80	16	18.9	7.5	38	9.8	5.57	4
2017	174	110	22	24	8.5	66	10	5.86	8
2018	170	140	23.5	24.9	10	65	10.9	5.98	6.5
2019	167	140	25	27.5	12	58	11.4	6.80	10
2020	165	150	28	28.2	11	71	11.8	6.97	8.5
2021	165	155	25	28.9	12	71	12	7.3	6.5
2022	188	160	28	29.3	13	98	12.3	7.9	9
2023	131	200	45	40	20	110	18	8.3	15
معدل الزيادة	45.6	1439	765	1077	1233	958	1084	641	1264
معدل زيادة سنوي	1.9	59.9	31.9	44.9	51.4	40	45.2	26.7	52.6

المصدر: وزارة الزراعة قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الميزان الغذائي، سنوات مختلفة.

سادساً: الربط بين تطور الفجوة الغذائية، والتضخم، وبرامج الإصلاح الاقتصادي في مصر (2000–2023):

شهدت مصر خلال الفترة (2000–2023) تقلبات اقتصادية متباينة، تأثرت بدرجة كبيرة بتطورات الفجوة الغذائية من جهة، وتطبيق مراحل متعاقبة من برامج الإصلاح الاقتصادي من

جهة أخرى، ما كان له انعكاسات واضحة على مستوى الأسعار العامة (التضخم) وعلى الأمن الغذائي القومى.

1- الفجوة الغذائية كمصدر للضغوط التضخمية:

تشير البيانات الواردة في الجداول (12) و(13) إلى أن مصر ظلت تعاني من فجوة غذائية مزمنة في العديد من السلع الأساسية، **أبرزها:**

- **القمح** : متوسط اكتفاء ذاتي 47.3%
- **الزيوت النباتية** : أدنى متوسط اكتفاء 19.9%
- **السكر واللحوم الحمراء**: بمتوسطات تتراوح بين 70%–78%

وقد أدت هذه الفجوات إلى اعتماد كبير على الاستيراد الخارجي لتلبية الطلب المحلي، مما جعل أسعار هذه السلع مرتبطة ارتباطًا مباشرًا بتقلبات الأسعار العالمية وسعر الصرف المحلي ومن ثم، فإن أي انخفاض في قيمة الجنيه المصري أو ارتفاع في الأسعار العالمية للغذاء (كما حدث في أزمات 2008، و2011، و2021–2022) كان ينعكس فوراً في زيادة معدلات التضخم الغذائي.

2- برامج الإصلاح الاقتصادي ودورها في تفاقم/معالجة العلاقة:

قامت مصر بتطبيق ثلاث مراحل رئيسية من الإصلاح الاقتصادي خلال هذه الفترة:

- **برنامج التكيف الهيكلي(1991-2004)**: ركّز على الخصخصة وخفض الدعم الزراعي، ما أدى إلى تقليص الاستثمارات العامة في القطاع الزراعي.
- **برنامج الإصلاح الثاني(2005-2010)**: تميز بتحرير تدريجي للأسواق دون إصلاح جذري للقطاع الزراعي.
- **برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل (2016–حتى الآن)** :تضمّن تعويم الجنيه، رفع الدعم عن المحروقات، وتوسيع شبكات الحماية الاجتماعية، لكنه أثر بقوة على **أسعار الغذاء المستورد.**

وقد ساهمت هذه البرامج في **زيادات حادة في معدلات التضخم**، خاصة بعد تعويم العملة في نوفمبر 2016، **حيث:**

- قفز معدل التضخم العام إلى أكثر من 30% في 2017.
- ارتفعت أسعار الغذاء بنسبة تجاوزت 40%، نتيجة التأثير المزدوج لخفض الدعم وانخفاض سعر الصرف.

3- التفاعل الثلاثي بين الفجوة الغذائية، والتضخم، والإصلاح الاقتصادي

من خلال التحليل السابق، يتضح أن العلاقة بين الفجوة الغذائية والتضخم في مصر **تتسم بـ:**

- **علاقة طردية** :كلما زادت الفجوة الغذائية، ارتفعت الحساسية تجاه تغيرات الأسعار العالمية، وزاد تأثير تقلبات سعر الصرف على الأسعار المحلية.
- **تأثير غير مباشر لبرامج الإصلاح** :عبر خفض دعم الإنتاج المحلي، ورفع تكاليف مدخلات الزراعة (المياه، الطاقة، النقل)، مما أعاق جهود سد الفجوة الغذائية، وفي الوقت ذاته زاد الاعتماد على الخارج، فزادت الضغوط التضخمية.
- **ضعف البنية الإنتاجية المحلية** :ساهم في ضعف قدرة الاقتصاد المصري على امتصاص الصدمات الخارجية، مما زاد من انتقال أثر الفجوة الغذائية إلى أسعار المستهلك النهائية.

المبحث الرابع:قياس أثر الفجوة الغذائية علي التضخم في مصر خلال الفترة (2000ـ2023)

هنا سيتم قياس أثر الفجوة الغذائية علي التضخم في مصر خلال الفترة (2000-2023)، وتم الاعتماد في قياس تلك العلاقة على **النموذج التالى:**

$$\mathbf{Y= a_0 + a_1X_1 + a_2X_2 + a_3X_3 + a_4X_4}$$

- **المتغير التابع Y :** معدل التضخم في مصر.
- **المتغيرات المستقلة:**

X_1: الفجوة الغذائية.

X_2: أسعار الغذاء العالمية.

X_3: سعر الصرف.

X_4: عجز الموازنة العامة.

جدول (15): بيانات النموذج القياسي

سنة	عجز الموازنة العامة X_4	سعر الصرف X_3	أسعار الغذاء العالمية X_2	الفجوة الغذائية X_1	معدل التضخم Y
2000	6	3.47	90.4	3.7	2.7
2001	5.4	3.97	93.4	3.5	2.3
2002	3.5	4.50	89.9	3.6	2.7
2003	1.3	5.85	97.7	3.2	4.5
2004	0.7	6.20	112.4	3.6	11.3
2005	4.7	5.78	117.3	4.5	4.9
2006	9.8	5.73	126.7	5.2	7.6
2007	7.4	5.64	158.7	7.6	9.3
2008	11.2	5.43	199.8	8.7	18.3
2009	12.4	5.54	156.9	8.0	11.8
2010	17.4	5.62	185.3	10.1	11.3
2011	23	5.93	227.6	14.0	10.1
2012	27.7	6.06	211.6	15.5	7.1
2013	34.6	6.87	209.8	11.6	9.5
2014	34.6	7.08	201.8	13.9	10.1
2015	33.5	7.69	164	12.4	10.4
2016	29.2	10.03	151	11.4	13.8
2017	20.9	17.78	98	12.5	29.5
2018	23.8	17.77	95.9	13.2	14.4
2019	25.5	16.77	95.1	14.9	9.2
2020	27.9	15.76	98.1	13.9	5.0
2021	32.5	15.64	125.7	15.6	5.2
2022	25.3	19.16	147.4	19.0	13.9
2023	19.9	30.63	137.4	21.6	33.9

المصدر: إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

1- اختبار سكون السلسلة الزمنية (اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

من خلال اختبار جذر الوحدة يمكن التعرف على مدى سكون السلاسل الزمنية، وتم إجراء هذا الاختبار باستخدام (E-Views)، ويتضح من التحليل كما بجدول (16) أن Y معدل التضخم في مصر جاء مستقراً عند المستوى I(0)، بينما X_1 الفجوة الغذائية، X_2 أسعار الغذاء العالمية، وX_4 عجز الموازنة العامة جاءت جميعها مستقرة عند الفرق الأول I(1)، فى حين جاء X_3 سعر الصرف مستقراً عند الفرق الثانى(2)I، ومن ثم فإن اختبار ARDL للتكامل المشترك هو أنسب أسلوب يمكن اتباعه فى مثل هذه الحالة.

جدول (16) نتائج اختبار جذر الوحدة

(Augmented Dickey-Fuller Test)

المتغيرات		عند المستوى I(0)			الفرق الأول I(1)			الفرق الأول I(2)			درجة التكامل
		ثابت فقط	ثابت واتجاه زمني	بدون	ثابت فقط	ثابت واتجاه زمني	بدون	ثابت فقط	ثابت واتجاه زمني	بدون	
Y	t -statistics	-2.220726	-3.674937	-0.128352							I(0)
	p-value	0.2050	0.0499	0.6286							
X1	t -statistics	0.171370	1.978120	1.974997	4.415080	4.430225	3.719246				I(1)
	p-value	0.9643	0.5820	0.9855	0.0024	0.0102	0.0007				
X2	t -statistics	-1.884234	-1.168462	-0.113053	-4.408868	-4.533085	-4.505432				I(1)
	p-value	0.3333	0.8934	0.6340	0.0024	0.0088	0.0001				
X3	t -statistics	3.772328	1.473736	2.657106	-0.183168	-1.863718	0.505499	-5.036401	-4.771874	-5.112106	I(2)
	p-value	1.0000	0.9999	0.9968	0.9238	0.6287	0.8142	0.0010	0.0075	0.0000	
X4	t -statistics	-1.192094	-0.711384	-0.052660	-2.902961	-2.983227	-2.949887				I(1)
	p-value	0.6597	0.9599	0.6547	0.0611	0.1585	0.0051				

:

نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) للتكامل المشترك:

يتبين من جدول (17) أن قيمة F المحسوبة جاءت أكبر من قيمة الحد الأقصى عند مستوى 5%، مما يعنى رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بأن متغيرات الدراسة متكاملة ويتحقق بينهم علاقة توازن فى الأجل الطويل عند مستوى 5%

جدول (17) نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bounds Test)

قيمة F المحسوبة	القيم الحرجة	مستوى المعنوية 5%
9.476536	الحد الأدنى	2.56
	الحد الأقصى	3.49

ويعرض جدول (18) النتائج الخاصة بتقدير النموذج، فيلاحظ ارتفاع قيمة R^2 (معامل التحديد)، حيث بلغ 96.38%، مما يعنى أن المتغيرات المستقلة للنموذج تفسر نحو 96.38% من التغيرات فى المتغير التابع (Y)، وباقى النسبة 3.62% ترجع لمتغيرات أخرى لم تؤخذ فى الاعتبار.

كما جاءت العلاقة الخطية معنوية، حيث أن **Prob(F-statistic)** جاءت مساوية لـ 0.000 وهى أقل من 5%، كما جاءت جميع معاملات الانحدار معنوية أيضا عند مستوى معنوية 5%، وجاءت النتائج لتؤكد خلو النموذج من مشكلة الازدواج الخطى[1]، كما جاء اختبار دربن واتسون ليؤكد عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتى[2]، حيث أن قيمة D.W بلغت 2.263746 وهى أكبر من 2 لتشير الى وجود ارتباط تسلسلى سالب، كما أ نه بحساب القيمة (4-DW) فانها تساوى 1.736254 وهى أكبر من الحد الأعلى du للقيمة الجدولية لدربن واتسون عند{ مستوى معنوية 5%، n=22، k-1)=3 } حيث du = 1.053، dl= 1.664

وبهذا يكون النموذج صالح للقدرة التنبؤية .

ومن خلال نتائج تقدير العلاقة كما بالجول (17) يمكن وضعها فى الصورة الخطية **التالية :**

$$Y = -20.68 + 2.76X_1 + 0.29\ X_2 + 1.27X_3 + 0.03\ X_4$$

ويلاحظ من العلاقة أن اشارة جميع معاملات المتغيرات المستقلة جاءت موجبة لتعبر عن وجود علاقة طردية بين تلك المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وهو ما يتفق مف افتراضات النظرية الاقتصادية، ويمكن تفسير ذلك على **النحو التالى:**

(1) محمد عبد السميع عنانى ، **مبادئ الاقتصاد القياسى النظرى والتطبيقى،** (الزقازيق: مكتبة المدينة ، 1993) ، ص ص 388-389.

(2) عبد القادر محمد عبد القادر، **الحديث فى الاقتصاد القياسى بين النظرية والتطبيق،** (الدار الجامعية: الاسكندرية،2005)، ص 448.

- **بالنسبة لـ X_1 الفجوة الغذائية**:

يؤدي إتساع الفجوة الغذائية بنسبة 1%، إلى ارتفاع معدل التضخم بنسبة 2.76%،لأن اتساع الفجوة الغذائية يعني زيادة الاعتماد على الواردات لتلبية الاحتياجات الغذائية، وبالتالي يتأثر الاقتصاد المحلي بأسعار الغذاء في السوق العالمي وسعر الصرف، فأي اضطراب خارجي (مثل أزمات سلاسل التوريد أو ارتفاع الأسعار العالمية) يُترجم مباشرة إلى ضغوط تضخمية داخلية.

ونخلص من تلك النتيجة، بأنها تُعبر عن ضعف نسبي في الأمن الغذائي الذاتي، وتجعل التضخم في مصر حساساً لأي تقلبات في الخارج.

- **بالنسبة لـ X_2 أسعار الغذاء العالمية:**

يؤدي ارتفاع أسعار الغذاء العالمية إلى ارتفاع التضخم في مصر، بمعنى أن ارتفاع أسعار الغذاء العالمية بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة معدل التضخم في مصر بنحو 0.29%. وهذا يعنى أن مصر تعتمد بدرجة كبيرة على استيراد الغذاء، ما يجعلها عرضة للتقلبات الخارجية، وأن مصر تستورد جزءًا كبيرًا من احتياجاتها من القمح، والزيوت، والحبوب، ما يجعل الأسعار العالمية من المحددات الرئيسية لتكاليف الغذاء محليًا.

ونخلص الى: هذه النتيجة تؤكد ما يسمى بـ"التضخم المستورد"، وهو ظاهرة شائعة في الدول النامية المعتمدة على الخارج في تأمين الغذاء.

- **بالنسبة لـ X_3 سعر الصرف :**

يؤدي ارتفاع سعر الصرف بنسبة 1% (انخفاض قيمة الجنيه بنسبة 1%) إلى زيادة التضخم بنسبة 1.27%، ويمكن تفسير ذلك بأن ارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمة الجنيه) يؤدى إلى زيادة تكاليف الاستيراد بما يؤدى الى ارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية بما يؤثر على أسعار السلع الاستهلاكية، ويعكس النموذج أثر تعويم الجنيه المصرى فى عام 2016 وسياسات التحرير النقدي، فعندما تضعف العملة المحلية، ترتفع تكلفة استيراد السلع، خاصة السلع الغذائية، مما يؤدي إلى زيادة الأسعار داخليًا، وهذا يدل أيضًا على أن السياسة النقدية وسعر الصرف عنصران حاسمان في السيطرة على التضخم في مصر.

بالنسبة لـ X_4 عجز الموازنة العامة :

يؤدي ارتفاع عجز الموازنة بنسبة 1% إلى زيادة التضخم بنسبة 0.03%، ونجد أن هذا التأثير أقل نسبيًا من تأثير المتغيرات الأخرى مثل سعر الصرف والفجوة الغذائية، وقد يُعزى هذا التأثير

إلى اعتماد السياسات المالية التوسعية التي تُموَّل أحياناً من خلال أدوات نقدية مثل الاقتراض من البنك المركزي أو التوسع في إصدار أدوات الدين قصيرة الأجل (مثل السندات وأذون الخزانة)، مما ينعكس على المستوى العام للأسعار، وهذا يعكس واقعًا اقتصادياً شائعاً في الاقتصادات النامية، حيث يمثل العجز المالي أحد المصادر غير المباشرة للتضخم.

جدول (18) نتائج تقدير العلاقة فى الاجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	2.760199	0.641456	-4.303021	0.0020
X2	0.288381	0.034083	8.461251	0.0000
X3	1.266117	0.246277	5.141031	0.0006
X4	0.030075	0.141429	0.212650	0.0363
C	-20.68424	3.198764	-6.466322	0.0001

R-squared	0.963786	Mean dependent var	11.53636
Adjusted R-squared	0.915501	S.D. dependent var	7.551004
S.E. of regression	2.194979	Akaike info criterion	4.698222
Sum squared resid	43.36140	Schwarz criterion	5.342929
Log likelihood	-38.68045	Hannan-Quinn criter.	4.850096
F-statistic	19.96031	Durbin-Watson stat	2.263746
Prob(F-statistic)	0.000051		

3- نموذج تصحيح الخطأ للمتغيرات محل الدراسة (ECM):

بعد أن تم تقدير معادلة التكامل المشترك والحصول على معلمات النموذج، تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ للمتغيرات محل الدراسة في تقدير النموذج، وذلك بهدف التعرف على الانحرافات قصيرة الأجل للعلاقة طويلة الأجل التي أوضحها اختبار التكامل المشترك.

ويرصد نموذج تصحيح الخطأ الانحرافات التي حدثت في الأجل القصير ونسبة التصحيح السنوية (وفقاً لطبيعة البيانات المستخدمة) لهذا الانحراف عن العلاقة التوازنية في الأجل الطويل، ووفقا للجدول (17).

وبلغ معامل التحديد R^2 نحو 96.39%، كما يتم تصحيح العلاقة فى الأجل القصير بمقدار 153.9% سنويا تقريباً، حيث (معلمة تصحيح الخطأ ¢ = 1.539306 -)

(معامل التصحيح -1.539, P = 0.000 = (CointEq(-1))، سلبي ومعنوي: وهذا مؤشر قوي على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، مما يعنى أن التصحيح يستغرق 7.7922 شهر حتى يصل الى قيمته التوازنية (8 شهور تقريبا)،.

<u>التأثيرات قصيرة الأجل:</u>

أ- (D(X1)) التغير اللحظي في الفجوة الغذائية (+1.079)، دالة(P = 0.0043) :

يعني أن اتساع الفجوة الغذائية في الأجل القصير يؤدي بشكل فوري إلى ارتفاع معدل التضخم، وهذا منطقي في ضوء الاعتماد الكبير على الواردات الغذائية، ما يجعل الأسعار المحلية تتأثر مباشرة بأي نقص أو فجوة في توافر الغذاء.

(D(X1(-1))التغير المبطأ للفجوة الغذائية (+0.974)، دالة(P = 0.0129) :

يشير إلى أن أثر الفجوة الغذائية يمتد أيضًا إلى الفترات التالية، ما يعكس الطبيعة المتأخرة أو المستمرة لتأثير نقص الغذاء على الأسعار. أي أن الصدمة تمتد عبر أكثر من فترة.

ب- (D(X2), D(X2(-1)) التغير اللحظي والمبطأ لأسعار الغذاء العالمية (+0.125 و +0.098)، دالين بقوة(P < 0.01)

يعني أن التضخم المحلي يتأثر بقوة وسرعة بأسعار الغذاء العالمية، وهو ما يعكس نقل التضخم المستورد إلى السوق المحلي بسبب الاعتماد الكبير على السلع الغذائية المستوردة، وهو ما يدعو إلى ضرورة تنويع مصادر الاستيراد ودعم الإنتاج المحلي.

ج- D(X3) التغير اللحظي في سعر الصرف (+2.856)، دالة قوية جدًا(P = 0.0000) :

من أقوى المؤشرات في النموذج. ارتفاع سعر الصرف (أي انخفاض قيمة الجنيه) يؤدي إلى **زيادة حادة** في معدلات التضخم فى الأجل القصير، وهذه العلاقة المباشرة تؤكد حساسية الأسعار المحلية للتغيرات في سعر العملة، لاسيما في الاقتصاد المستورد لجزء كبير من احتياجاته الغذائية وغير الغذائية.

د- (D(X4), D(X4(-1)) التغيرات اللحظية والمبطأة في عجز الموازنة (+0.337 و +0.734)،

دالين إحصائياً (P = 0.0209 و 0.0012)

تحيث أظهرت النتائج أن عجز الموازنة يساهم في خلق ضغوط تضخمية ليس فقط فورًا ولكن أيضًا بشكل تراكمي في الفترات اللاحقة، هذا يشير إلى وجود آثار قصيرة الأجل لعجز المالية

العامة، خاصة إذا تم تمويله بطرق تؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية أو زيادة الطلب الكلي دون مقابل إنتاجي.

جدول (19) نموذج تصحيح الخطأ

ECM Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(X1)	1.079283	0.284806	3.789540	0.0043
D(X1(-1))	0.973932	0.315141	3.090462	0.0129
D(X2)	0.124893	0.019144	6.524039	0.0001
D(X2(-1))	0.097878	0.027732	3.529416	0.0064
D(X3)	2.855703	0.207468	13.76453	0.0000
D(X4)	0.337332	0.120746	2.793729	0.0209
D(X4(-1))	0.733912	0.157288	4.666046	0.0012
CointEq(-1)*	-1.539306	0.163675	-9.404662	0.0000

R-squared	0.963926	Mean dependent var	1.436364
Adjusted R-squared	0.945889	S.D. dependent var	7.565621
S.E. of regression	1.759899	Akaike info criterion	4.243677
Sum squared resid	43.36140	Schwarz criterion	4.640420
Log likelihood	-38.68045	Hannan-Quinn criter.	4.337138
Durbin-Watson stat	2.263746		

ونخلص من التحليل السابق إلى الأتي:

- يتأثر التضخم في مصر بقوة بالمتغيرات الخارجية (أسعار الغذاء وسعر الصرف)، مما يجعل الاستقرار النقدي رهينًا باستقرار الأسواق العالمية وسعر الجنيه.
- الفجوة الغذائية لها أثر مزدوج (لحظي ومؤجل) على التضخم، مما يؤكد أهمية تقليل الاعتماد على الواردات الغذائية.
- عجز الموازنة العامة يُسهم تدريجيًا في خلق ضغوط تضخمية، بما يعكس أهمية الإصلاح المالي والحوكمة.
- وجود آلية سريعة لتصحيح الانحرافات عن التوازن يعني أن السياسات الاقتصادية قد تكون فعالة إذا استُخدمت في الوقت المناسب.

النتائج والتوصيات

- **النتائج:**

1- تبين صحة فرضيات البحث **التالية :**

- توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين الفجوة الغذائية ومعدل التضخم في مصر خلال الفترة (2000-2023).
- يؤدي اتساع الفجوة الغذائية إلى زيادة معدلات التضخم فى مصر .
- تتأثر العلاقة بين الفجوة الغذائية والتضخم بعوامل وسيطة مثل أسعار الصرف، والاسعار العالمية للغذاء.

حيث تبين أن الفجوة الغذائية تسهم فى رفع معدل التضخم في مصر، كما توجد علاقة طويلة الأجل بين التضخم وبين متغيرات الدراسة فى مصر، وتم تقديرها، وجاءت على الصورة **التالية:**

$$\mathbf{Y = -20.68 + 2.76X_1 + 0.29\ X_2 + 1.27X_3 + 0.03\ X_4}$$

2- كما خلص التحليل القياسى **الى الأتي**:

- بلغت قيمة قيمة $\mathbf{R^2}$ (معامل التحديد) 96.38%، كما جاءت إشارات معاملات المتغيرات المستقلة موجبة ومعنوية، لتؤكد بوجود علاقة طردية بينها وبين المتغير التابع.
- التضخم في مصر يتأثر بقوة بالمتغيرات الخارجية (أسعار الغذاء العالمية وسعر الصرف)، مما يجعل الاستقرار النقدي رهيناً باستقرار الأسواق العالمية وسعر الجنيه.
- الفجوة الغذائية لها أثر مزدوج (لحظي ومؤجل) على التضخم.
- عجز الموازنة العامة يُسهم تدريجيًا في خلق ضغوط تضخمية، بما يعكس أهمية الإصلاح المالي.
- وجود آلية سريعة لتصحيح الانحرافات عن التوازن يعني أن السياسات الاقتصادية قد تكون فعالة إذا استُخدمت في الوقت المناسب.

3- ارتفاع أسعار الغذاء عالمياً كان له أثر مضاعف على الاقتصاد المصري، نظراً لاعتماده الكبير على الاستيراد لتلبية الاحتياجات الغذائية، وضعف قدرة القطاع الزراعي المحلي على المنافسة والتصدير، مما ساهم في تعميق الفجوة الغذائية وزيادة الضغط على ميزان المدفوعات.

4- يبرز القمح والزيوت كأكثر السلع عرضة للضغوط الخارجية بسبب الاعتماد الكبير على الواردات، وهو ما يعرّض الأمن الغذائي المصري لمخاطر ارتفاع الأسعار وتقلبات الأسواق العالمية.

5- حققت مصر إكتفاءً ذاتيًا عاليًا في البيض والدواجن، واستقراراً نسبياً في الألبان، بينما لاتزال قطاعات اللحوم الحمراء والزيوت والسكر والقمح تعاني من فجوات غذائية تتطلب معالجة هيكلية.

6- تدهور القوة الشرائية للأسر المصرية، خاصة الفقيرة منها، وتفاقم التحديات المرتبطة بالأمن الغذائي.

7- التأثير غير المباشر لبرامج الإصلاح عبر خفض دعم الإنتاج المحلي، ورفع تكاليف مدخلات الزراعة (المياه، الطاقة، النقل)، مما أعاق جهود سد الفجوة الغذائية، وفي الوقت ذاته زاد الاعتماد على الخارج، فزادت الضغوط التضخمية.

8- ضعف البنية الإنتاجية المحلية، ساهم في ضعف قدرة الاقتصاد المصري على امتصاص الصدمات الخارجية، مما زاد من انتقال أثر الفجوة الغذائية إلى أسعار المستهلك النهائية.

- **التوصيات:**

يوصى البحث **بالآتى :**

1- لتحقيق الأمن الغذائي في مصر يتطلب بالضرورة معالجة الخلل الهيكلي في ميزان الغذاء التجاري، وذلك من **خلال:**

- تعزيز الإنتاج المحلي عبر سياسات زراعية أكثر كفاءة.
- خفض الاعتماد على الاستيراد خاصة في السلع الاستراتيجية مثل القمح والزيوت.
- تنويع مصادر الواردات لتقليل التأثر بتقلبات الأسواق العالمية.
- الاستثمار في سلاسل الإمداد والتصنيع الغذائي المحلي لتحسين القيمة المضافة.

2- ضرورة مواءمة برامج الإصلاح الاقتصادي مع سياسات تنمية إنتاج الغذاء، بما في ذلك تشجيع الزراعة التعاقدية، والاستثمار في الزراعة الذكية لتحسين الإنتاجية في المحاصيل الاستراتيجية، وتوفير الحوافز لزراعة المحاصيل الزيتية، وزيادة الاستثمارات في الاستزراع السمكي والداجني.

3- تطوير برامج الحماية الاجتماعية لمواجهة آثار ارتفاع الأسعار وتخفيف عبء التضخم الغذائي.

4- تبني سياسات مستدامة لإنتاج الأعلاف محلياً وتحفيز الإنتاج الحيواني، و تطوير البنية التحتية للتبريد والتخزين لقطاع الألبان.

5- التوسع في أنظمة الإنذار المبكر والتخزين الاستراتيجي لتقليل التأثر بالأسواق العالمية .

المراجع

([1]) الدستور المصري، المادة 79.

([2]) FAO (2021). **State of Food Security and Nutrition in the World.**

([3]) عبد الراضي، مصطفى (2018). **أثر الفجوة الغذائية على الأمن الاقتصادي في مصر.** مركز الدراسات السياسية.

([4]) Blanchard, O., & Johnson, D. R. (2017**). Macroeconomics**. 7th Edition, Pearson.

([5]) World Bank (2023). **Food Inflation and Global Price Monitoring Reports**.

([6]) جودة عبد الخالق، **الأمن الغذائي العربى: ثنائية الغذاء والنفط، قطر:** المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

([7]) IMF (2022). **Inflation Dynamics in Emerging Economies**

([8]) Sassi, M., & Trital, F. (2021**).** Food insecurity and inflation: Evidence from developing countries, **Journal of Agricultural Economics**..

([9]) Blanchard, Olivier & Johnson, David R**.(2017), Macroeconomics,** 7th Edition, Pearson Education, USA, p. 45.

(10) علي عبدالوهاب & سمرسمير. (2023). أثر تقلبات الأسعار العالمية للغذاء على الميزان التجاري: دراسة مقارنة بين مصر والأردن، **مجلة بحوث اقتصادية عربية، المجلد 32، العدد 86،** ص ص 25-61.

(11) بليغ حمدي، واشرف عبد المنعم (2022). محددات الطلب على لحوم الدواجن البيضاء في مصر، **المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 30، العدد 2،** ص ص 211–235.

(12) Hassan, M., & Shah, S. (2022). "Impact of Food Import Dependency on Inflation: A Case Study of Egypt", **Journal of Economic Studies, vol 49, Issue 1, pp** 117-132.

(13)Ugwu E., Efuntade O. & Ehinomen C., (2022), "Analyzing the Effects of Food Imports on Food Production and Balance of Payments in Nigeria", EconPapers, **Folia Oeconomica Stetinensia, Vol 22, Issue1**, PP 302-324.

(14) Boakye E.O., Heimonen K. & Junttila J., (2022), "Assessing the commodity market price and terms of trade exposures of macroeconomy in emerging and developing countries", **Emerging Markets Finance and Trade, Vol 58, Issue 8**, pp 2243-2257.

(15) Dawe, D., & Timmer, C. P. (2021). "Food Security, Inflation, and the Role of Government Policy: An Analysis of Developing Economies." **Food Policy, vol 102 .Issue 3** , pp 104-115.

(16) رباب أحمد & منال مشهور (2021)، التنبؤ بالفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي للألبان في مصر باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المتحركة، **المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 31، العدد 4** .، ص ص 1413-1447.

(17) عادل المهدي، وأخرون(2021) تحديات الأمن الغذائي في مصر في ظل إستراتيجية التنمية الزراعية ٢٠٣٠"، **المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي – المجلد 31، عدد** 4، ص ص 1279-1298

(18) Baffes, J., & Gardner, B. L. (2020). "Food Price Volatility and Inflation: A Global Perspective." **Journal of Development Economics, vol 146, Issue 1**, pp 1-14.

(19) Ghosh, J., & Brahman, S. (2020). "The Effect of Food Price وفىInflation on Poverty and Inequality in Developing Economies." **International Review of Economics & Finance, vpl 67, Issue 2, pp** 52-64.

(20) محمد الشحات الزعبلاوي، غادة عبد الفتاح مصطفى، تحليل أهم العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي المصري"، **مجلة أسيوط للعلوم الزراعية، المجلد 3، عدد 51، 2020.**

(21) سحر البهائي، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي في مصر"**، معهد التخطيط القومي، 2019.

(22) حلمي سلامة محمود(2016)، الفجوة الغذائية في مصر أسبابها وآثارها الاقتصادية، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مجلد 46، العدد1، كلية التجارة جامعة عين شمس**، ص ص 379-425 .

(23) FAO (Food and Agriculture Organization). **The State of Food Security and Nutrition in the World**, Rome, 2021, p. 8.

(24) محمد الشحات الزعبلاوي، غادة عبد الفتاح مصطفى، تحليل أهم العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي المصري، **مجلة أسيوط للعلوم الزراعية، المجلد ٣، عدد .٥**، 2020، ص .21

(25 الأمم المتحدة، منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، تقرير الأمن الغذائى والتغذية فى العالم، 2023.

(26) FAO. (2009**). The State of Agricultural Commodity Markets**. Rome: Food and Agriculture

Organization.

(27) Headey, D., & Fan, S. (2010). Reflections on the Global Food Crisis: How Did It Happen? How Has It Hurt? And How Can We Prevent the Next One? **International Food Policy Research.**

Institute(IFPRI) Research Monograph.

- World Bank. (2008). Rising Food and Fuel Prices: Addressing the Risks to Future Generations, **World Bank Policy Note.**

(28) Lagi, M., Bertrand, K. Z., & Bar-Yam, Y. (2011). **The Food Crises and Political Instability in North Africa and the Middle East**, New England Complex Systems Institute.

(29) FAO, (2016**), Food Price Monitoring and Analysis**.

(30) FAO, (2019**), Food Outlook – Biannual Report on Global Food Markets**.

- IMF. (2019). **World Economic Outlook: Global Manufacturing Downturn, Rising Trade Barriers**.

(31) Laborde, D., Martin, W., Swinnen, J., & Vos, R. (2020). COVID-19 Risks to Global Food Security. **Science, Vol 369 . Issue 6503 ,** pp 500–502.

(32) FAO. (2022). **The Importance of Ukraine and the Russian Federation for Global Agricultural Markets and the Risks Associated with the Current Conflict.**

(33) World Bank. (2023**). Food Security Update: Impacts of the War in Ukraine on Global Food Markets**

(34) FAO. (2022). **The State of Food Security and Nutrition in the World 2022**.

(35) FAO. (2023). **Food Outlook – Biannual Report on Global Food Markets**.

(36) تهانى صالح محمد، دراسة اقتصادية لمحددات إنتاج البروتين الحيوانى فى مصر ومحافظة الشرقية، **المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، مجلد 25، عدد 2**، يونيو.٢٠١٥، ص 35.

(37) محمد السيد راجح، وأخرون، دراسة اقتصادية لإنتاج واستهلاك الألبان في مصر، **مجلة جامعة المنصورة للاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، العدد الخامس، المجلد التاسع**، .2018، ص 45.

(38) وزارة الزراعة المصرية، تقارير الإنتاج الزراعي، 2023.

(39) **المرجع السابق** .

(40) FAO Fisheries Statistics, 2023

(41) CAPMAS. 2022**: Sugar Sector Report**

(42) OECD-FAO Agricultural Outlook, 2023

(43) وزارة الزراعة المصرية، **الميزان الغذائي**، سنوات مختلفة.

(44) الفاو، منظمة الأغذية والزراعة، 2023، **تقرير حول الانتاج الحيوانى.**

(45) وزارة الزراعة المصرية، 2023، OECD-FAO Agricultural Outlook 2023 -

(46) - المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2022.

- وزارة الموارد المائية والري، 2022.

(47) OECD/FAO. (2023). **OECD-FAO Agricultural Outlook 2023–2032. OECD Publishing**, Paris/Food and Agriculture Organization of the United Nations, Rome..

(48) محمد عبد السميع عنانى، **مبادئ الاقتصاد القياسى النظرى والتطبيقى**، (الزقازيق: مكتبة المدينة، 1993)،

ص ص 388-389.

(49) عبد القادر محمد عبد القادر، **الحديث فى الاقتصاد القياسى بين النظرية والتطبيق**، (الدار الجامعية: الاسكندرية،2005)، ص 448.

Abstract

This research addresses one of the critical issues affecting Egypt's economic and social security: the food gap and its implications for inflation rates. The study aims to analyze the development of the food gap in Egypt during the period (2000–2023), and to identify and measure the relationship between the food gap and inflation in Egypt.

The study reached several key findings, most notably confirming the research hypothesis that the food gap has a dual (immediate and lagged) impact on inflation. Additionally, the budget deficit gradually contributes to inflationary pressures, highlighting the importance of fiscal reform. The study also found that the indirect effects of economic reform programs—through reducing support for local production and increasing the cost of agricultural inputs—have hindered efforts to close the food gap, while simultaneously increasing dependency on imports, thereby intensifying inflationary pressures.

The research recommends several policy measures, most importantly: addressing the structural imbalance in the food trade balance to achieve food security; aligning economic reform programs with food production development policies; enhancing social protection programs to mitigate the impacts of rising prices and ease the burden of food inflation; and expanding early warning systems and strategic storage capacities to reduce vulnerability to global market fluctuations.

Keywords: Food Gap – Inflation – Global Food Prices